جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

رسالة ماجستير بعنوان

أثر الضرائب على النمو الإقتصادي في الاردن

دراسة تحليلية قياسية (2016-1980)

The Impact of Taxation on Economic Growth in Jordan: An Econometrics Analysis 1980-2016

إعداد الطالب:

علي سامي المصري

(2016310002)

إشراف:

الإستاذ الدكتور رياض عبدالله المومني

الفصل الدراسي الأول 2018-2019

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

"أثر الضرائب على النمو الإقتصادي في الاردن: دراسة تحليلية قياسية (1980-2016) "

The Impact of Taxation on Economic Growth in Jordan: An Econometrics Analysis (1980-2016)

إعداد الطالب

علي سامي المصري

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الإقتصاد، جامعة اليرموك، إربد، الاردن.

وافق عليها:

مشرفا رئيساً: أ.د رياض عبد الله المومني التوقيع .....

أستاذ دكتور في الإقتصاد، جامعة اليرموك

عضو: الاسم: أ.د حسن محمد النادر التوقيع .....

أستاذ دكتور في الإقتصاد، جامعة اليرموك

عضو: الاسم: أ.د ابراهيم محمد البطاينة التوقيع .....

أستاذ دكتور في الإقتصاد، جامعة آل البيت

تاريخ المناقشة

2018 / 12 / 27

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاء اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ }

صدق الله العظيم

الزمر: 9

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي لمن لا يكتمل لي فرح إلا بدعاءة ورضاه ... أبي الحبيب

ولأعظم سيدات الكون ... علّها تفخر بي وترضى ... أمي الغالية

وإلى من كانت لي الصديقة والسند وشريكة العمر ... ميس

أخواني وأخواتي ... قطعٌ من روحي على الأرض

وكل زميل وزميلة وطالب علم ...

مع الدعاء لكم بالتوفيق والسداد ورضا الرحمن

علي سامي المصري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

بعد الحمد لله حمدًا طيبًا كثيرًا مباركًا ...

أتقدم بجزيل الشكر والأمتنان إلى أستاذي ومعلمي الفاضل الأستاذ الدكتور رياض عبدالله المومني، والذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة لتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن، والتي ساهمت بشكل كبير في إنجاز هذه الرسالة.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذ الدكتور "حسن النادر" و الأستاذ الدكتور "ابراهيم البطاينة" على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحمل عناء قراءتها ومراجعتها.

وإلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات، فلهم منا كل الشكر وأخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور "أحمد ملاوي" والدكتور "أحمد الواكد" وكل من علمني حرفاً.

... كل الشكر والعرفان

علي سامي المصري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة	أ
آية قرأنية	ب
الإهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
فهرس المحتويات	ج
فهرس الجداول	خ
فهرس الأشكال	خ
الملخص باللغة العربية	د
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	2
3.1 أهداف الدراسة	3
4.1 أهمية الدراسة	3
5.1 فرضيات الدراسة	4
6.1 منهجية الدراسة	4
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
1.2 مقدمة	5
2.2 مفهوم الضريبة	5
3.2 النظريات الإقتصادية في الضرائب والنمو الإقتصادي	6
1.3.2 أثر الضرائب على النمو الاقتصادي من وجهة نظر اقتصاديو جانب العرض	6
2.3.2 نظرية ريكاردو Ricardo في النمو الإقتصادي والضرائب	7
3.3.2 النموذج الكنزي Keynesian في الضرائب	7
4.2 العلاقة بين الضرائب والنمو	8
1.4.2 تشوهات الضريبة والنمو	8
2.4.2 فرض الضرائب والإدخار والإستثمار	9
3.4.2 فرض الضرائب على أجور العمال	9
5.2 تأثير الضرائب على بعض المتغيرات الاقتصادية	10
6.2 الدراسات السابقة	11
1.6.2 الدراسات العربية	11
2.6.2 الدراسات الأجنبية	14
3.6.2 ما تضيفة الدراسة عن الدراسات السابقة	17
الفصل الثالث: واقع النظام لضريبي في الأردن	
1.3 مقدمة	18
2.3 وصف الهيكل الضريبي في الأردن	19
1.2.3 ضريبة الدخل والأرباح	23
2.2.3 ضريبة السلع والخدمات	27
3.2.3 ضريبة التجارة والمعاملات الدولية	31
3.3 العبء الضريبي في الاردن	34
4.3 الطاقة الضريبية في الأردن	38
5.3 الجهد الضريبي في الاردن	42
الفصل الرابع: منهجية الدراسة والتحليل القياسي	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد	45
1.4 متغيرات الدراسة	46
2.4 النموذج القياسي	47
3.4 الإختبارات الإحصائية الأولية	48
1.3.4 إختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (Unit Root Test)	48
2.3.4 إختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test)	50
3.3.4 إختبار التكامل المشترك (Co - Integration)	51
4.3.4 إختبار كوزم للإستقرارية (CUSUM and CUSUM of Squares for Stability Test)	54
4.4 نتائج التحليل القياسي	54
1.4.4 نتائج إختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (Augment Dikey- Fuller (ADF	54
2.4.4 نتائج إختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test)	56
3.4.4 نتائج إختبار التكامل المشترك (Co–integration Test)	57
4.4.4 تقدير المرونات في المدى الطويل	60
5.4.4 تقدير المرونات في المدى القصير	63
6.4.4 إختبار كوزوم للاستقرارية (Cusum of Squares)	65
7.4.4 الإختبارات التشخيصية للنموذج (Diagnostic Tests)	67
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
1.5 النتائج	69
2.5 التوصيات	71
المراجع	73
الملاحق	82
الملخص باللغة الأنجليزية	83

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	المحتوى	رقم الصفحة
(1-3)	الأهمية النسبية لضريبة الدخل والأرباح في الاردن	25
(2-3)	نسبة ضريبة الدخل والأرباح في بعض الدول العربية	27
(3-3)	الأهمية النسبية لضريبة السلع والخدمات في الاردن	29
(4-3)	نسبة ضريبة السلع والخدمات في بعض الدول العربية	31
(5-3)	الأهمية النسبية لضريبة التجارة والمعاملات الدولية في الاردن	33
(6-3)	العبء الضريبي في الاردن (1980-2016)	36
(7-3)	العب الضريبي في بعض الدول العربية	38
(8-3)	الطاقة الضريبية والجهد الضريبي في الاردن	44
(1-4)	نتائج إختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)	55
(2-4)	نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج أثر الضرائب الكلية	57
(3-4)	نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج أثر الضرائب المختلفة	57
(4-4)	نتائج إختبار الحدود	59
(5-4)	نتائج المرونات في المدى الطويل لنموذج أثر الضرائب الكلية	60
(6-4)	نتائج المرونات في المدى الطويل لنموذج أثر الضرائب المختلفة	62
(7-4)	نتائج المرونات في المدى القصير لنموذج أثر الضرائب الكلية	63
(8-4)	نتائج المرونات في المدى القصير لنموذج أثر الضرائب المختلفة	64
(9-4)	نتائج الإختبارات التشخيصية	67

فهرس الأشكال

رقم الشكل	المحتوى	رقم الصفحة
(1-3)	الأهمية النسبية لضريبة الدخل والأرباح (1980 - 2016) في الاردن	24
(2-3)	الأهمية النسبية لضريبة السلع والخدمات (1980 - 2016) في الاردن	28
(3-3)	الأهمية النسبية لضريبة التجارة والمعاملات الدولية (1980 - 2016) في الاردن	32
(4-3)	العبء الضريبي في الاردن خلال الفترة (1980 - 2016)	37
(5-3)	الطاقة الضريبية في الاردن خلال الفترة (1980 - 2016)	41
(6-3)	الطاقة الضريبية والعبء الضريبي في الاردن خلال الفترة (1980-2016)	42
(1-4)	Cusum of Squares & Cusum للنموذج الأول	65
(2-4)	Cusum of Squares & Cusum للنموذج الثاني	66

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

المصري، علي سامي، أثر الضرائب على النمو الإقتصادي في الاردن: دراسة تحليلية قياسية (1980-2016). رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد، جامعة اليرموك، 2018.

إشراف: د. رياض عبدالله المومني

هدفت هذه الدراسة الى إستقصاء أثر الضرائب على النمو الإقتصادي في الاردن خلال الفترة (1980-2016)، كما تم تحليل الهيكل الضريبي وأنواع الضرائب المختلفة، والعبء الضريبي، والطاقة الضريبية، والجهد الضريبي، ولإختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم إستخدام إختبار ديكي – فولر الموسع (ADF). وأظهرت النتائج أن المتغيرات أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول. وتم إجراء إختبار التكامل المشترك بإستخدام طريقة الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) من خلال إختبار الحدود.

وتوصلت النتائج الى وجود علاقة سلبية بين الضرائب والنمو الإقتصادي، ووجود أثر إيجابي لضريبة الدخل وسلبي لضريبة المبيعات على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. و كما توصلت الدراسة الى أن المجتمع الاردني يتحمل أعباء ضريبية يفوق طاقته الضريبية.

وقد أوصت الدراسة بإستخدام سياسة مالية توسعية تتمثل في خفض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع منتجة تنعكس على النمو الإقتصادي بشكل إيجابي في المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، النمو الإقتصادي، العبء الضريبي، الطاقة الضريبية، الجهد الضريبي، طريقة الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول:الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

تعتبر الضرائب من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة لتوجيه النشاط في القطاعات المختلفة في الإقتصاد، لذلك يزداد الإهتمام بالضرائب في مختلف دول العالم، ففي الدول النامية تفرض من أجل زيادة الإيرادات ولسد عجز الموازنة العامة لهذه الدول، أما في الدول المتقدمة فيتم إستخدامها من أجل توجيه موارد الدولة للقطاعات المنتجة في الإقتصاد، وتحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروات بين المواطنيين، والمساهمة في عملية التنمية.

ويتمثل دور النظام الضريبي في دعم وإسناد عملية التنمية الإقتصادية من خلال توجية الموارد نحو قنوات الإستثمار التي تخدم عملية التنمية وزيادة الطاقة الإنتاجية، وإعادة توزيع الدخل والثروات وتحقيق الإستقرار الإقتصادي. أما في الدول النامية فتكتسب الضرائب أهمية كبيرة، ذلك لأن الحكومات تجد في المساعدات والقروض الخارجية مصدراً لتمويل نفقاتها العامة، لكن مع تعاظم مديونيتها وإنخفاض المساعدات والقروض جعلها تتبنى سياسات مالية متشدده تؤدي الى ضبط نفقاتها وتنويع وتحسين مصادر إيراداتها، وزيادة إعتمادها على الضرائب.

وفي ضوء هذا، فإنه من الأهمية دراسة تأثير الضرائب بأنواعه المختلفة على النمو الإقتصادي مقاساً بقيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ودراسة العبء الضريبي والطاقة الضريبية والجهد الضريبي، لمعرفة ما يتحملة المجتمع من ضرائب مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1 مشكلة الدراسة:

يعاني الاردن من عجز مزمن في ميزانية الحكومة، حيث بلغ معدل العجز عام 1990، 258.7 مليون دينار قبل المساعدات والمنح، وارتفع عام 2016 الى 1714.7 مليون دينار (البنك المركزي)، مما يؤدي الى مشكلات في جانب تمويل نفقات الحكومة، حيث يمكن تفاديها عن طريق تخفيض النفقات العامة للدولة، أو عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية، أو بإتباع كلتا السياستين. وحيث أن تخفيض النفقات العامة بشقيها الحالية والرأسمالية، يؤدي الى إتباع سياسة مالية إنكماشية، ويؤدي الى تراجع الدخل التوازني، والى زيادة كل من الفقر والبطالة. فإن الحكومة كما يبدو قد ركزت على الجانب الضريبي، حيث بلغت قيمة الإيرادات الضريبية عام 2000، 961.90 مليون دينار، وإرتفعت عام 2010، لتسجل 2986 مليون دينار، حيث شكلت (15.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، أما في عام 2016 فقد سجلت الإيرادات الضريبية 4254.4 مليون دينار، وشكلت (15.5%) من الناتج المحلي الإجمالي. ولقد قامت الحكومة الاردنية ومنذ إستقلالها بوضع عده قوانين وأنظمة ضريبية لتحقيق عدد من الأهداف أهمها زيادة الإيرادات العامة للدولة. ودون شك أن ذلك يفرض على المجتمع والإقتصاد أعباءاً وأثاراً، منها آثارها السلبية على النمو الإقتصادي، وتدهور مستوى الرفاه الإقتصادي للمجتمع.

لذلك جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

اولاً: ما أثر أشكال الإيرادات الضريبية المختلفة (ضرائب الدخل والأرباح، الضرائب على السلع والخدمات، الضرائب على التجارة والمعاملات والدولية) على النمو الإقتصادي؟ ثانياً: ما واقع الهيكل الضريبي في الاردن، وما هي مؤشرات التغير فيه؟ ثالثاً: ما واقع العبء الضريبي، والطاقة الضريبية، والجهد الضريبي في الاردن؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

1. تحليل أثر أشكال الضرائب المختلفة (ضريبة الدخل والارباح، وضريبة السلع والخدمات، وضريبة التجارة والمعاملات الدولية) على النمو الإقتصادي في الاردن خلال الفترة الزمنية (1980 – 2016).
2. دراسة وتقييم الهيكل الضريبي في الاردن، وذلك خلال الفترة الزمنية (1980-2016).
3. الوقوف على واقع العبء الضريبي والجهد الضريبي والطاقة الضريبية ومحدداتها في الاردن.

4.1 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع المقترح للمناقشة والتحليل، حيث تسعى الدراسة الى الوصول لنتائج قد تسهم في تبيان أثر تعديلات الضرائب على النمو الإقتصادي، وتكمن أهمية هذه الدراسة كونها قامت ببيان أثر كل نوع من أنواع الضرائب (ضريبة الدخل والارباح، وضريبة السلع والخدمات، ضريبة التجارة والمعاملات الدولية) على النمو الإقتصادي، ناهيك عن تقييم الهيكل الضريبي في الاردن، والعبء الضريبي والطاقة الضريبية، مما يساعد أصحاب القرار في إتخاذ القرارات المناسبة، وأن تكون في متناول الباحثين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.1 فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى إختبار:

أولاً: الفرضية الأساسية وهي:

هناك تأثير سلبي للضرائب على النمو الإقتصادي.

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1- يوجد تأثير سلبي لضرائب الدخل والأرباح على النمو الإقتصادي.

2- يوجد تأثير سلبي لضرائب السلع والخدمات على النمو الإقتصادي.

3- يوجد تأثير سلبي لضرائب التجارة والمعاملات الدولية على النمو الإقتصادي.

ثانياً: وحيث أن النموذج المستخدم يشمل على متغيرات إقتصادية اخرى (التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت، درجة الإنكشاف الإقتصادي، وتحويلات العاملين)، يتم اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر إيجابي للتكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت على النمو الإقتصادي.
- يوجد أثر إيجابي لدرجة الإنكشاف الإقتصادي على النمو الإقتصادي.
- يوجد أثر إيجابي لتحويلات العاملين على النمو الاقتصادي.

6.1 منهجية الدراسة:

تم إستخدام المنهج الوصفي، وكذلك التحليل القياسي التطبيقي في تحليل بيانات هذه الدراسة وتحقيق أهدافها، وذلك خلال الفترة الزمنية (1980-2016)، كما تم الإعتماد على البيانات الثانوية المنشورة في البنك المركزي، ودائرة الإحصاءات العامة، ووزارة المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

تشكل الضرائب الجزء الأكبر من الإيرادات العامة للدول وللدول النامية على وجة الخصوص، حيث إهتمت المدارس الإقتصادية عبر العصور بمسألة الضرائب وأثر الضرائب على الإقتصاد ككل، كما قام العديد من الباحثين الإقتصاديين بإجراء الدراسات التي تبين العلاقة بين الضرائب بأنواعها والمتغيرات الإقتصادية المختلفة، حيث تبين أن الأثر للضرائب في بعض الدراسات يكون إيجابي وفي بعضها الأخر يكون سلبي، وذلك حسب الخصائص الإقتصادية لكل دولة، وحسب كيفية إستخدام الإيرادات الضريبة في الإقتصاد وتوجيهها نحو القنوات المنتجة في الإقتصاد. وتم في هذا الفصل إستعراض الضرائب وأنواعها وأثرها على بعض المتغيرات الإقتصادية، وإستعراض بعض الدراسات السابقة التي بحثت تأثير الضرائب بأنواعها على الإقتصاد.

2.2 مفهوم الضريبة

هي فريضة إجبارية على الأموال وثروات الأفراد والمؤسسات الخاصة، تقوم الحكومة من خلاله بزيادة الإيرادات وتمويل النفقات على السلع والخدمات العامة والسيطرة على حجم الإنفاق في الإقتصاد. أو إنها فريضة إجبارية من المال تجنيها الدولة من الأفراد والمؤسسات بدون مقابل لتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية (Pearce, 1992).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.2 النظريات الإقتصادية في الضرائب والنمو الإقتصادي

1.3.2 أثر الضرائب على النمو الإقتصادي من وجهة نظر اقتصاديو جانب العرض (Supply-Siders):

إتفق إقتصاديو جانب العرض (Supply-Siders) مع المدرسة النيو كلاسيكية (Newclassicals) من الناحية النظرية في تفسير أثر الضرائب على النمو الإقتصادي بما يلي:

أولاً: إن الضرائب على الدخل والمتمثلة بضرائب الدخل على الشركات ورأس المال تؤثر سلباً على الإستهلاك، بحيث تخفض الإستهلاك الحالي بدلاً من الإستهلاك في المستقبل أو الإدخار.

ثانياً: إن الضرائب على الدخل والمتمثلة بضرائب الدخل على الأشخاص تكون حافزاً لتفضيل الفراغ على العمل. وخاصة العمالة المدربة والمؤهلة (skilled labor)، والتي يتأثر حافز العمل لديها سلباً بالضرائب.

ثالثاً: تعمل الضرائب وخاصة على الدخول الشخصية، في التأثير سلباً على عمليات تكوين رأس المال البشري، من خلال تثبيط الإستثمار في التعليم والتدريب، إلا إذا كانت هذه النفقات تخضع للإعفاء الضريبي بالكامل فإن أثرها يكون محايداً. (Gandni, 1987).

كما قد تؤدي الضرائب بشكل عام الى رفع تكلفة التراكم الرأسمالي وإنخفاض إنتاجية عناصر الإنتاج مما يؤدي الى إنخفاض الكفاءة في تخصيص الموارد المتاحة، مما قد يؤدي الى إنخفاض إنتاجية العامل الكلية، وبالتالي إنخفاض حجم الإستثمار الكلي الذي قد يؤثر سلباً على النمو الإقتصادي (Feldstein, 2006). ويؤثر تقليل فرض الضرائب على الشركات في إرتفاع معدلات الإستثمار وإرتفاع معدلات النمو الإقتصادي، وبالعودة إلى النظرية الكلاسيكية الحديثة (New Classical Growth Model)، فأن التغير التكنولوجي يسهم في إعادة معدل النمو الإقتصادي على المدى الطويل إلى حالة التوازن، وإن إنخفاض الضرائب المفروضة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركات تسهم في زيادة معدلات النمو الإقتصادي على المدى الطويل (Ferede and Dahlby, 2012).

2.3.2 نظرية Ricardo في النمو الإقتصادي والضرائب:

يعتبر Ricardo من بين أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية، والذي عمل على تعميق أراء وأفكار هذه المدرسة، ومن خلال تحليلة لعملية النمو، وقسم موارد المجتمع الى ثلاث أصناف (الارض، العمالة، ورأسمال)، حيث إعتبر أن الطبقة الرأسمالية هي المنتجة والتي تعتبر ضرورية لعملية النمو الإقتصادي، لإنها تستهلك جزء قليل من دخلها الذي يأتي من الأرباح والباقي يتحول الى مدخرات، والتي تعتبر هي الأساس لتراكم رأس المال.

ويؤكد Ricardo أن الضرائب عامل هام في تمويل النمو الإقتصادي، إلا أنه يحذر من زيادة معدلاته على أرباح الرأسماليين، حتى لا يكون ذلك معوق لتيار النمو الإقتصادي.

3.3.2 النموذج الكنزي في الضرائب:

يتكون الإقتصاد في النموذج الكنزي المبسط من سوق السلع والخدمات، الذي يتشكل من أربعة قطاعات أساسية هي: (الإستهلاك، الأعمال، الحكومة، قطاع العالم الخارجي). كما أن للقطاع الحكومي دور كبير في النشاط الإقتصادي، حيث يضاف الإنفاق الحكومي ليشكل المكون الثالث للإنفاق الكلي، الى جانب الإستهلاك والإستثمار، من جهة أخرى يظهر تأثير الضرائب العكسي على مستوى الإنفاق ومن ثم الدخل، فتخفيض الضرائب يعمل على زيادة القدرة الشرائية لدى الأفراد، فيزيد الإستهلاك وبالتالي يزيد الإنفاق الكلي.

يطلق على زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب " السياسة المالية التوسعية " والتي تتبعها الحكومة في حالات الإنكماش والركود التي يتعرض لها الإقتصاد الوطني، أما تخفيض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب فتعرف " بالسياسة المالية الإنكماشية " وهي التي تتبع في حالات التضخم.

وتتوقع النظرية الإقتصادية علاقة سلبية بين الضرائب والنمو الإقتصادي، وذلك بتأثيرها على محددات النمو الرئيسية، كالإستثمار والعمالة والصادرات، وقد تأكد ذلك من خلال دراسات (Chernick,1997), (Folster & Henrekson, 2001), (Gemmell and others, 2011).

إلا أن هذا التأثير قد يكون موجباً أو تكون فية الإيرادات الضريبية منشطاً للنمو الإقتصادي، إعتماداً على الطريقة التي تنفق فيها هذه الإيرادات، وقد تأكد هذا الأثر أيضاً من خلال دراسات كل من (Ram, 1986), (Cashin, 1995), (Helms, 1985).

4.2 العلاقة بين الضرائب والنمو:

تم عرض الجانب النظري للعلاقة بين الضرائب والنمو، أي فقدان الكفاءة، نتيجة لإدخال الضرائب، وكذلك القنوات التي تؤثر الضرائب من خلالها على تراكم عاملين أساسين للإنتاج هما: رأس المال والعمالة.

1.4.2 تشوهات الضريبة والنمو:

لمعرفة تأثير التغيرات في السياسة الضريبية على النشاط الإقتصادي والرفاه الإجتماعي، من الناحية النظرية، عادة ما يتم إعتبار أن الضرائب في علاقة سلبية مع النمو، لذا فإن الضرائب الأعلى تعني معدلات نمو أقل للإقتصاد، وتؤدي الى حدوث تشوهات على الإقتصاد، وإن التشوهات الضريبية تؤدي الى تغيير نظام الحوافز للأفراد، لذلك فإن قراراتهم بشان العمل أو الترفية أو الإدخار والإستهلاك، تختلف مع عدم وجود الضرائب. حيث تؤدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التشوهات التي تفرضها الضرائب على الإقتصاد الى فقدان الكفاءة، وهو ما يسمى بفقدان الوزن الميت (Dead Weight Loss) أو العبء الضريبي الزائد.

2.4.2 فرض الضرائب والإدخار والإستثمار:

يمكن للضرائب خفض النمو الإقتصادي من خلال التأثير على مستوى الإدخار والإستثمار، إن الدخل القابل للتصرف به سيوجه قسماً منه للإستهلاك والمتبقي سيوجه نحو الإدخار، لذا فإن ضريبة الدخل المرتفعة ستؤثر سلباً على الإستهلاك والإدخارالخاص ومن ثم الإستثمار الخاص (الخليل وقويدر، 2006).

إذا كان العبء الضريبي على أصحاب رؤوس الأموال، الذي يكون ميلهم الحدي للإدخار عالي، مما يؤدي الى إنخفاض إدخارهم، ومن ثم إنخفاض الإستثمار، والى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي، أما إذا كان العبء الضريبي على الفئات ذات الدخل المحدود، يؤدي الى إنخفاض قدرتها الشرائية ومن ثم الى إنخفاض استهلاكها.

3.4.2 فرض الضرائب على أجور العمال:

تظهر النظرية الإقتصادية أن فرض الضرائب على أجور العمالة يؤدي الى تقليل عدد العمالة، وبالتالي خفض الناتج المحتمل، سواء كانت الضريبة على الدخل أو مساهمات الضمان الإجتماعي، حيث أن فرض الضرائب على أجور العمالة يقدم فرقاً بين التكلفة الإجمالية الحقيقية للعمل والأجر الصافي الذي يحصل علية العامل. حيث يحدد مقدار التكلفة الإجمالية الحقيقية للعمالة كمية الطلب على العمالة، في حين يحدد مقدار صافي الأجر الحقيقي مقدار المعروض من العمالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.2 تأثير الضرائب على بعض المتغيرات الإقتصادية

فيما يتعلق في العلاقة بين الضرائب والإنفاق الحكومي، فإنه يمكن تصنيف البلدان الى أربعة أقسام من حيث أثر الضرائب على الإنفاق الحكومي،أولاً: يرى بعض الإقتصاديين وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه بين الضرائب والإنفاق الحكومي، ثانياً: وتدعم مجموعة أخرى فرضية الإنفاق (Tax and Spend Hypothesis)، وذلك في البلدان التي تواجه عجز مستمر في الميزانية أو فائض مؤقت (Joulfaian & Mookerjee, 1990)، ثالثاً: وتدعم المجموعة الثالثة أيضاً الإنفاق (Tax and Spend Hypothesis)، وترى أن الإنفاق الحكومي يتسبب في الضرائب، رابعاً: يرى بعض الإقتصاديين عدم وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي والضرائب وأنه لا يوجد علاقة سببية بين المتغيرين (Ndahiriwe & Gupta, 2007).

كما أنه من المؤكد وجود تأثير لسلوك الإستثمار كإستجابة للمتغيرات في الأنظمة الضريبية المتبعة في الإقتصاد، كما أن التغيرات المتوقعة في السياسات الضريبية قد تؤثر في حجم الإستثمار على المدى الطويل، وأن هيكل الإنتاج يتأثر بتغير السياسات الضريبية بالتالي تؤثر على حجم الإستثمار الكلي (Auerbach, 1986). وتؤثر الضرائب في عدد ساعات العمل، حيث إن إنخفاض الضرائب تؤثر في زيادة عرض العمل، وتعمل على تقليل الخسائر في الإيرادات جراء الإنخفاض في الأسعار التي سببها الإنخفاض في الضرائب، وهذا مفهوم ما يسمى Laffer Curve (Goolsbee, 2000)، كما وجدت بعض الدراسات أن تأثير الضرائب على ساعات العمل قليل وذلك يتفق مع عرض العمل عديم المرونة على المدى القصير (Heckman, 1993). وتؤثر الضرائب الجمركية على الواردات بشكل غير مباشر وذلك من خلال تفضيلات الإستهلاك والإنتاج (Blejer and Cheasty, 1990)، وأن عدم وضع قيود على الواردات قد يؤدي الى إرتفاع معدلات التضخم وإنخفاض الإيرادات العامة (Mahdvi, 2008).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6.2 الدراسات السابقة

إضافة الى الإطار النظري، إهتم العديد من الباحثين بتوضيح أثر الضرائب على النمو الإقتصادي، وما مدى العلاقة بينهما ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية.

و يعتبر موضوع الضرائب وعلاقته بالنمو الإقتصادي من الموضوعات المهمة لما لها من تأثير على مختلف القطاعات، حيث قام العديد من الباحثين دراسة تأثير الضرائب على النمو الإقتصادي وبيان أثرها على الإقتصاد من جوانب مختلفة ومتعددة ومن هذه الدراسات نذكر منها:

1.6.2 الدراسات العربية

أجرى الباحثان عدينات وابو رمان (1998)، دراسة هدفت الى تحليل طبيعة التغير في هيكل الإيرادات الضريبية لكل نوع من أنواع الضرائب من خلال إجراء المقارنات للنسب الضريبية المختلفة، وإستخدم أسلوب تقدير التغيرات الهيكلية للضريبة في الاردن، وإختبار أثر النمو والمتغيرات المستقلة الأخرى على العبء الضريبي. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها عدم إستقرار حصيلة الضرائب المباشرة وتذبذبها، وكذلك حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة (1980-1995).

وأجرى الباحث الشبلي (1999)، دراسة هدفت الى بيان هيكل الإيرادات العامة وتطور مكوناتها، والتعرف على قدرة الإيرادات العامة وبنودها وخاصة المحلية منها في تمويل النفقات الحكومية، وكذلك دراسة الهيكل الضريبي ومحدداته ومؤثراته في الاردن، ودراسة تطور الإيرادات الضريبية بنوعيها ومدى مساهمتها في الإيرادات المحلية، وكذلك تقييم النظام الضريبي من خلال دراسة العبء الضريبي الكلي والفردي، ودراسة فعالية الطاقة الضريبية والجهد الضريبي والمرونة الدخلية للضرائب. وأظهرت الدراسة أن العبء الضريبي مقاساً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة إتسم بالإستقرار والإعتدال النسبي، حيث بلغ المتوسط له (12.36%)، وأظهرت الدراسة أن قيمة الضغط الضريبي للإيرادات الضريبية لفترة الدراسة بلغت (0.19)، مما يعني أن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي يستغل خمسها لصالح الإيرادات الضريبية.

وفي دراسة ارشيد (2003)، حيث هدفت الى التعرف بالضريبة العامة على المبيعات في الاردن وأهم المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من الضرائب، وتحديد أهم خصائصها ومزاياها، وأوضحت الدراسة أن هناك ثلاثة صور للضريبة على الإستهلاك أو التداول أو رقم الأعمال، كما تم دراسة العبء الضريبي في الاردن، وأوضحت الدراسة أن معدل العبء الضريبي للفرد كان (15.9%) من نسبة نصيبه من الدخل القومي، وبينت الدراسة أن عبء الضريبة العامة على المبيعات لوحدها (7%) من معدل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

وفي دراسة المهياني (2003)، هدفت الى تحليل دور وأهمية الضريبة في تمويل عملية التنمية مع تتطور وظائف الدولة، ويتعرض الى مفهوم التنمية والتحديات التي تواجهها الدول النامية في مسألة تأمين الموارد، كما يعرض مفهوم الضريبة وآثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في توجية الإستثمار والإدخار والعمل، ومنعكساتها في التضخم أو الإنكماش الإقتصادي، كما درس أثر درجة النمو في النظام الضريبي، من خلال تحليل النظم الضريبية في الدول النامية والدول ذات الإقتصاد الموجة والدول المتقدمة والعلاقة بينهما وبين الهياكل الإقتصادية، وعرض ودراسة حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن (السوري، اللبناني، الفرنسي، الامريكي)، ودراسة سلبيات وإيجابيات كل من تلك النماذج، وخلص البحث بمنهجية علمية الى مقترحات وتوصيات لتطوير التشريع الضريبي السوري بما يتفق مع الوضع الإقتصادي والأهداف المرغوبة فيها، لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما دراسة الطيب (2013)، التي هدفت الى إستقصاء أثر الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل والأرباح) على الناتج المحلي الإجمالي في الاردن خلال الفترة (1976-2010). وتم إستخدام نموذج (VAR) بمتغيرين هما: الناتج المحلي الإجمالي وضريبة الدخل والأرباح كما تم تطبيق إختبار ديكي فلور (Augmented Dickey-Fuller)، لمعرفة ما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة مع مرور الزمن، وتبين أن هذه المتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني، كما تم إستخدام أداتين رئيسيتين للتحليل هما: تحليل مكونات التباين ودالة الإستجابة لردة الفعل، وتبين أن النتائج تتفق مع النظرية الإقتصادية ومع الدراسات السابقة من حيث أن ضريبة الدخل والأرباح تؤثر إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي دراسة خلاط (2013)، تم التطرق الى موضوع الضرائب ودورها في الإقتصاد الليبي التي لها دور هام في الحياة الإقتصادية، من حيث كونها أداة فعالة في توجية الموارد الإقتصادية وتحقيق الأهداف، وترشيد الإنفاق وتحفيز الإستثمار وزيادة إيرادات الدولة، وتوصلت النتائج الى أن هناك إرتفاع في معدلات الضرائب في الإقتصاد الليبي التي تؤثر سلباً على حصيلة الإيرادات الضريبية وعلى مساهمة الضرائب في تمويل الموازنة العامة، وذلك لأن الممولين سيحاولون التهرب من دفع الضرائب بسبب معدلاتها المرتفعة.

ودراسة Bashayreh and Oran (2016)، التي هدفت الى مناقشة محددات الجهد الضريبي في الاردن خلال الفترة (1990-2013)، وإستخدمت أسلوب FGLS-SUR لتقدير الطاقة الضريبية، حيث أظهرت النتائج أن الجهد الضريبي مرتبط بشكل إيجابي لكل من درجة الإنفتاح ومساهمة قطاع الخدمات والتصنيع من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وسلباً لكل من مساهمة قطاع الزراعة والتعدين من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، توصي الدراسة بعدم فرض ضرائب إضافية في الوقت الحالي، وتعزيز تحصيل الضرائب من أجل زيادة إيرادات الحكومة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودراسة Metri and Others (2017)، التي هدفت الى تحليل تأثير الهياكل الضريبية على النمو الإقتصادي في الاردن خلال (1980-2015)، وإستخدمت تقنية تصحيح الخطأ (Error Correction Techniques)، حيث تم إدراج كل ضريبة بشكل منفصل في النموذج، وأظهرت النتائج أن ضريبة الدخل والضرائب على الشركات والضرائب الشخصية تؤثر على نمو الدخل الفردي بشكل سلبي، وأن الرسوم الجمركية وضرائب الإستهلاك تؤثر على نمو الدخل الفردي إيجابياً، كما أن الاردن يعتمد بشكل كبير على زيادة إجمالي الضرائب دون الأخذ بعين الإعتبار الهيكل الضريبي الذي يؤدي الى إنخفاض في دخل الفرد.

2.6.2 الدراسات الاجنبية

أجرى Alesina and Ardagan (2010)، دراسة لإختبار أثر السياسة المالية سواء في حالات المحفزات المالية أو التعديلات المالية في بلدان (OECD) منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية خلال الفترة (1970-2007)، إن المحفزات المالية القائمة على تخفيضات الضرائب تؤدي الى زيادة النمو أكثر من الإنفاق، أما فيما يتعلق بالتعديلات المالية، حيث أن تخفيض الإنفاق وعدم زيادة الضرائب يقلل من العجز ونسبة الديون على الناتج المحلي الإجمالي أكثر من زيادة الضرائب.

كما اجرى Mertens and Ravn (2012)، دراسة هدفت الى بيان الآثار الديناميكية للتغيرات في الضرائب في الولايات المتحدة، حيث هناك فروق في التغيرات بالنسبة لضريبة الدخل وضريبة الشركات، وإن آثار المخرجات الضريبية على المدى القصير كبيرة، ومن المهم التمييز بين أنواع الضرائب المختلفة عند النظر في تأثيرها في سوق العمل ومكونات الإنفاق الرئيسية، حيث أظهرت النتائج أن تخفيضات ضريبة الدخل الشخصية تكون أكثر فعالية في خلق فرص العمل وتحفيز الإستهلاك في المدى القصير من التخفيضات على ضرائب أرباح الشركات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي دراسة Ferede and Dahlby (2012)، التي هدفت الى بيان تأثير معدلات الضرائب على الحكومات الإقليمية الكندية، على النمو الإقتصادي بإستخدام Panal Data خلال الفترة (1977-2006)، حيث توصل الى أن زيادة معدل ضريبة الدخل على الشركات، سيؤدي الى إنخفاض الإستثمار الخاص وتباطئ النمو الإقتصادي، حيث أظهرت النتائج أن خفض نقطة مئوية واحدة في معدل ضريبة الشركات، سيؤدي الى زيادة معدل النمو السنوي بنسبة (0.1 – 0.2%)، كما أن التحول من ضريبة مبيعات التجزئة الى ضريبة مبيعات القيمة المضافة تعزز الإستثمار والنمو.

وفي دراسة Thomas (2014)، هدفت الى دراسة العلاقة بين الضرائب والنمو الإقتصادي، حيث تم أخذ العوامل الضريبية والإقتصادية والإجتماعية، التي ترتبط بالتغيرات في النمو الإقتصادي، في جميع الولايات الأمريكية خلال الفترة الزمنية (1999-2010)، تشير النتائج الى وجود علاقة ضعيفة بين الضرائب والنمو الإقتصادي، لكن ليس ثابته، تم تحديد أن العوامل الاخرى غير الضريبية والإقتصادية والإجتماعية هي أكثر أهمية لفهم النمو الإقتصادي.

أما دراسة Nantob (2014)، التي هدفت الى بيان آثار الضرائب على النمو الإقتصادي في 47 دولة نامية، بعض البلدان ذات الأعباء الضريبية العالية لديها معدلات نمو عالية، وفي بعض البلدان ذات الأعباء الضريبية المنخفضة لديها معدلات نمو منخفضة. يتخذ البحث منهجاً تجريبياً لتحليل تأثيرات أربعة أنواع من الضرائب، وهي: ضريبة الدخل، والخدمات، والأرباح الرأسمالية، وعلى التجارة الدولية، التي تؤثر على النمو الإقتصادي. تم أخذ بيانات Panal Data خلال الفترة (2000-2012)، بإستخدام طريقة (Generalized Method of Moment) (GMM)، حيث أظهرت النتائج على وجود علاقة غير خطية بين عائدات الضرائب والنمو الإقتصادي، خاصة أن هذه الضرائب تزيد النمو على المدى القصير، كما أن هناك علاقة غير خطية بين الضرائب على الدخل والأرباح، ومكاسب رأس المال، والضرائب على التجارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية، والنمو الإقتصادي، وتؤدي هذه الضرائب الى إنخفاض النمو الإقتصادي على المدى القصير، ثم تقل هذه التأثيرات بمرور الوقت مع زيادة هذه الضرائب.

أما دراسة Gale and Samwick (2016)، التي هدفت الى بيان كيفية تأثير التغيرات على ضريبة الدخل الفردية على النمو الإقتصادي في المدى الطويل، حيث أن هيكل وتمويل التغيير الضريبي أمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو الإقتصادي، كي يشجع تخفيض معدلات الضرائب الأفراد على العمل والإدخار ومن ثم الإستثمار، وتشير النتائج الى أن ليس كل التغيرات الضريبية سيكون لها نفس التأثير على النمو، حيث أن الإصلاحات تعمل على تحسين الحوافز وتخفيض الإعانات المشوهة الموجودة، وتجنب المكاسب غير المتوقعة، وتجنب تمويل العجز، سيكون لها تأثيرات مبشرة على حجم الإقتصاد على المدى الطويل، ولكنها تخلق مبادلة بين العدالة والكفاءة.

ودراسة Stoilova (2017)، هدفت هذه الدراسة الى بيان تأثير التركيبة الضريبية على النمو الإقتصادي في الإتحاد الأوروبي، 28 عضوا للفترة (1996-2013)، وتركز على تقديم إقتراحات للضرائب المولدة للنمو، يركز التحليل الوصفي على الإختلافات بين الدول من حيث إجمالي العبء الضريبي، بينما يدرس التحليل التجريبي تأثير النمو الإقتصادي للضرائب من خلال الإنحدار بناءً على بيانات (Pooled Panal Data)، أظهرت النتائج أن الهيكل الضريبي يعتمد على ضريبة الإستهلاك، وضريبة الدخل والملكية هي أكثر دعماً للنمو الإقتصادي.

أما دراسة Khumbuzile & Khbai (2018)، التي هدفت الى بيان تأثير الضرائب على النمو الإقتصادي في جنوب أفريقيا خلال الفترة (1981-2016)، تم إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Auto-Regressive Distribution Lag) (ARDL)، وكشفت النتائج التجريبية على وجود علاقة سلبية بين الضرائب والنمو الإقتصادي، كما أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الإقتصادي، ودرجة الإنفتاح الإقتصادي، والتراكم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرأسمالي الإجمالي، والضرائب، وتقترح هذه الدراسة الى أن السياسة المالية مهمة من أجل تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في جنوب أفريقيا.

3.6.2 ما تضيفة الدراسة عن الدراسات السابقة

في ضوء ما تم عرضة من دراسات سابقة، خاصة عن الاردن، نجد أن بعضها قديم والبعض الآخر رغم حداثته النسبية، الا أنه قد تناول جزئية من الضرائب في عملية التحليل.

أما الدراسة الحالية فهي أكثر شمولية من الدراسات السابقة، إذ ستدرس الأشكال المختلفة من الضرائب وتأثيرها في الناتج المحلي الإجمالي الاردني، بإستخدام منهجية الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ((Auto-Regressive Distribution Lag (ARDL)، ناهيك عن مناقشة وتحليل ما طرأ على النظام الضريبي في الاردن وإنعكاسات ذلك على واقع العبء والجهد والطاقة الضريبية في الاردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

واقع النظام الضريبي في الأردن

1.3 المقدمة

يعاني الإقتصاد الأردني من العديد من التحديات الإقتصادية والإجتماعية، التي تحد من قدرته على تحقيق الأهداف التنموية بالشكل المطلوب، ومن هذه التحديات إرتفاع نسب الفقر والبطالة، وتراجع عجلة النمو الإقتصادي، كما يعاني الإقتصاد الاردني من إرتفاع نسب المديونية وعجز الموازنة العامة للدولة، ومن جانب التجارة الخارجية يعاني الإقتصاد الاردني من عجز متزايد في الميزان التجاري، كما أن معظم الصناعات تعتمد بشكل رئيسي على إستيراد المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج، لاسيما إستيراد الطاقة الذي يشكل ما نسبته حوالي 97% من الطاقة المستخدمة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2016).

وعند النظر إلى الإجراءات الحكومية المتعلقة بالسياسات الضريبية، وبزيادة الإيرادات العامة للدولة، فقد قامت الحكومة الأردنية بإتخاذ بعض الإجراءات لمواجهة عجز الموازنة العامة، حيث تم العمل على تحسين أداء الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وذلك في منتصف عام 2016 ضمن الإجراءات الإستباقية لبرنامج التسهيل الممتد، حيث أدى ذلك إلى إنخفاض عجز الموازنة في عام 2016 بالمقارنة مع عام 2015، حيث بلغت نسبة إنخفاض العجز بعد المنح الخارجية حوالي 3.5% بالمقارنة مع عام 2015 (البنك المركزي، 2016).

تناول هذا الفصل إستعراض لواقع الهيكل الضريبي في الاردن، وتحليل الأهمية النسبية لكل من ضريبة الدخل والأرباح، وضريبة السلع والخدمات، وضريبة التجارة والمعاملات الدولية، كما سيتناول مؤشرات التغير في الهيكل الضريبي في الاردن. إضافة الى التعرف على العبء الضريبي والجهد الضريبي، والطاقة الضريبية ومحدداتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3 وصف الهيكل الضريبي في الأردن

ظهر أول قانون لضريبة الدخل في الاردن عام 1933 فأخضع للضريبة فقط المكلفين الذين يحققون دخلاً عن طريق الإستخدام في القطاع العام كموظفين الحكومة، ثم جاء القانون رقم 26 سنة 1945، فأنشأ مصادر أخرى للضريبة بحيث شملت المكلفين الذين يحصلون على دخل من أي حرفة أو صنعة يمارسونها في الاردن، ثم جاء قانون المؤقت لسنة 1951 وتم التوسع في مصادر الدخل الخاضة للضريبة، وزيادة نسبة التصاعد في معدلات الضريبة.

ومع تطور الاردن في مختلف المجالات ومن أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للضريبة والحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة، عمل الاردن على إصدار وتعديل عده قوانين وأنظمة خلال الفترة السابقة، والتركيز على الضرائب من أجل رفد الخزينة بالإيرادات اللازمة لسد عجز الموازنة.

ويعتمد الهيكل الضريبي في الاردن على نظام الضرائب المتعددة، ويجمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حيث يشترك في خصائصه مع الدول النامية بسبب تشابة الهياكل الإقتصادية والإجتماعية لهذه الدول. حيث يعتمد الاردن على الضرائب الغير مباشرة (ضريبة السلع والخدمات) بشكل كبير، فقد وصلت أهميتها النسبية 67.8% في عام 2016، أما الأهمية النسبية لضريبة التجارة والمعاملات الدولية ما نسبته 7.3%، وضرائب الدخل والأرباح ما نسبته 22.2% خلال عام 2016.

يلاحظ أن ضريبة السلع والخدمات إحتلت المرتبة الاولى للإيرادات الضريبية في الاردن، حيث بلغت أهميتها النسبية تقريباً 68% من حصيلة الإيرادات الضريبية، ويعود سبب هذا الإرتفاع الى قيام الحكومة بإتخاذ مجموعة من الإجراءات تعمل على زيادة الضرائب الغير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مباشرة، وإلغاء إعفاء العديد من السلع التي كانت معفاه من الضريبة، وهذا يؤدي الى تحمل أعباء إضافية على ذوي الدخل المحدود والطبقة الوسطى.

وتختلف طبيعة الهيكل الضريبي بإختلاف الدولة، وذلك قد يعود لإختلاف الطبيعة الإقتصادية والإجتماعية من دولة لأخرى، كما يمكن تصنيف الدول حسب نسبة الإقتطاع الضريبي إلى الدخل القومي، حيث صنف الباحثين هذه الدول إلى ثلاث تقسيمات، اولاً: الدول المتقدمة، حيث بلغت نسبة الإقتطاع الضريبي إلى الدخل القومي ما يقارب 20% إلى 30%، ثانياً: الدول المتوسطة النمو، تصل نسبة الإقتطاع الضريبي إلى الدخل القومي فيها بين 10% إلى 15%، ثالثاً: الدول قليلة النمو، تبلغ فيها نسبة الإقتطاع الضريبي نسبة إلى الدخل القومي بين 10% و 5% (الخليل والقويدر، 2006).

كما تتصف الدول النامية بإنخفاض الدُخول ومستويات المعيشة بشكل عام، بالتالي فأن الضرائب تفرض بشكل أكبر على السلع والخدمات المستوردة (Clive, 2003). كما يعتمد الإقتصاد الأردني كغيرة من الدول النامية بشكل رئيسي على الإيرادات الضريبية في رفد الموازنة العامة للدولة، حيث تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات المحلية للدولة، حيث بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات المحلية في عام 1990 حوالي 52.1% التي سجلت ارتفاع في نسبتها بالمقارنة مع عام 1989 حيث بلغت النسبة في عام 1989 حوالي 48.4% (البنك المركزي، 1990). وفي عام 1991 حققت الإيرادات المحلية نمو بمعدل 7%، كما كانت هذه الزيادة في الإيرادات المحلية نتيجة لنمو الإيرادات غير الضريبية، بينما تراجع النمو في الإيرادات الضريبية بنسبة 0.2%، كما إنخفضت نسبة الإيرادت الضريبية إلى الإيرادات المحلية إلى 48.1%، و قد يعود ذلك لتأثر قطاع التجارة الخارجية بأزمة الخليج العربي، التي أدت إلى تراجع التجارة الخارجية بنسبة 1.2%، وفي عام 1994 سجلت الإيرادات المحلية نمو بنسبة حوالي 6.6% بينما سجلت سنة 1993 حوالي 1.9%، كما بلغت نسبة النمو في الإيرادات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضريبية في عام 1994 حوالي 9.8%، كما بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات المحلية حوالي 55.6% وذلك قد يعود إلى تحسن التجارة الخارجية بعد أزمة الخليج العربي (البنك المركزي، 1994).

وفي عام 1997 إنخفضت حجم الإيرادات المحلية بنسبة 0.3% بالمقارنة مع عام 1996، وذلك نتيجة لتراجع الإيرادات غير الضريبية، بينما نمت الإيرادات الضريبية في ذلك العام بنسبة 11% (البنك المركزي، 1997)، بينما في عام 2000 قامت الحكومة الأردنية بإلغاء الإعفاء الضريبي عن مجموعة السلع المعفاة، وقامت أيضا بإلغاء إعفاء ضريبة الدخل على صادرات شركات المساهمة العامة، مما أدى إلى نمو في الإيرادات الضريبية بحوالي 8.8% بالمقارنة مع عام 1999، وذلك بالتزامن مع تخفيض الحد الأعلى للضريبة على التجارة والمعاملات الدولية من 35% إلى 30% (البنك المركزي، 2000)، أما في عام 2001 قامت الحكومة الأردنية بتطبيق قانون القيمة المضافة على المبيعات بالإضافة إلى رفع أسعار الطاقة، وتطبيق قانون رسوم الطوابع على الواردات مما أدى إلى إرتفاع الإيرادات المحلية بنسبة 5% (البنك المركزي، 2001).

كما تأثر الإقتصاد الاردني في عام 2003 بحرب العراق، حيث إنخفضت الإيرادات المحلية، حيث قامت الحكومة الاردنية بالعمل على تحسين أساليب تحصيل الضرائب بهدف رفع الإيرادات الضريبية وتحفيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى رفع ضريبة المبيعات من 2% إلى 4% وذلك على السلع الأساسية، وتقليل الضريبة الخاصة على المشروبات الغازية بما يقارب النصف، كما قامت بتقليل الحد الأدنى السنوي للإعفاء من ضريبة المبيعات للقطاع التجاري من 150 ألف دينار إلى 100 ألف دينار، وقامت أيضاً بإعفاء المستوردات المستخدمة في الإنتاج الصناعي من الضريبة، وعلى صعيد ضريبة الدخل فقامت منظمة التجارة العالمية بإعفاء أرباح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصادرات الأردنية من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات، كما تم إضافة ضريبة دخل على أرباح وفوائد الودائع البنكية (البنك المركزي، 2003).

كما شهد الإقتصاد الاردني في عام 2006 تحسناً في أداءة نتيجة إلى مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية التي إتبعتها الحكومة الأردنية، حيث أدى ذلك إلى إرتفاع في حجم الإيرادات المحلية، وقامت الحكومة بإجراء بعض التدابير والتشريعات المالية بهدف رفع الكفاءة المالية في الإقتصاد، حيث تم رفع الضريبة المتعلقة بالمشروبات الكحولية والسجائر، وتم البدء بتطبيق سياسة رفع الدعم الكلي عن المحروقات (البنك المركزي، 2006). وفي عام 2008 إرتفعت الإيرادات المحلية بنسبة 10.8% وذلك نتيجة إرتفاع حجم الإيرادات الضريبية بنسبة 11.6% (البنك المركزي، 2008)، ونتيجة لتبعات الأزمة المالية العالمية إنخفضت الإيرادات في الإقتصاد بشكل عام نتيجة لإنخفاض في حجم المساعدات الخارجية، حيث بلغت نسبة الإنخفاض في الإيرادات المحلية حوالي 4.2% الذي نتج عن الإنخفاض في العوائد غير الضريبية، بينما نمت العوائد الضريبة بنسبة 4.6% في عام 2009 (البنك المركزي، 2009).

وبالتزامن مع الأحداث السياسية في الدول المجاورة، وإرتفاع أسعار السلع الأساسية في العالم ككل، إنخفضت حجم الإيرادات المحلية بنسبة 1.5% في عام 2011 بالمقارنة مع عام 2010 (البنك المركزي، 2011)، وفي عام 2013 تفاقمت أزمة اللجوء السوري وتأثر الإقتصاد الاردني بتكرار إنقطاع الغاز المصري، ونتيجة الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الحكومة الأردنية سجلت الإيرادات المحلية إرتفاعاً بالمقارنة مع عام 2012 بحوالي 8.3% (البنك المركزي، 2013). وبالتزامن مع إغلاق الحدود مع سوريا والعراق ونتيجة لتفاقم الأزمات السياسية في البلدان المجاورة، أدى ذلك لتراجع النمو الإقتصادي، وإرتفاع العجز في الموازنة العامة، كما إنخفضت الإيرادات المحلية بنسبة 2% نتيجة لإنخفاض الإيرادات غير الضريبية، كما سجلت الإيرادات الضريبية إرتفاع بنسبة 1.5% بينما سجلت في عام 2014 إرتفاع بنسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10.5% (البنك المركزي، 2015). وفي عام 2016 إرتفعت حجم الإيرادات المحلية نتيجة لتقليل الإعفاءات الضريبية، وتنظيم الإنفاق الجاري، حيث إرتفعت الإيرادات المحلية بنسبة 5.5% والإيرادات الضريبية بنسبة 3.8%، كما بلغت نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات المحلية حوالي 68.2% (البنك المركزي، 2016).

وتعد كل من ضريبة الدخل والأرباح، وضريبة السلع والخدمات، وضريبة التجارة والمعاملات الدولية، من أهم الضرائب في الاردن، ومما يلي عرض لأهميتها النسبية بالإقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة (1980 - 2016):

1.2.3ضريبة الدخل والأرباح

عمل الاردن على إصدار وتعديل قوانين عده خلال الفترة السابقة لضريبة الدخل، ففي عام 2002 صدر قانون جديد لضريبة الدخل وكان أبرز ما جاء فية تخفيض شرائح الأفراد من (6) الى (4) شرائح، وأبقى معدلات الضريبة على البنوك عند 35%، كما ألغى الضريبة على أرباح الأسهم البالغة 10%. أما قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لعام 2009 يمنح إعفاءات مقدارها 12 ألف دينار للمكلف الفرد و 12 ألف دينار للمعالين (24 ألف دينار للعائلة)، كما إعتمدت الحكومة في قانون ضريبة الدخل لعام 2009 على نظام الضريبة الموحد الذي أثر على مقدار الضرائب المحصلة بشكل سلبي.

كما تم إجراء تعديل آخر على قانون ضريبة الدخل عام 2014 شمل على إعفاء مقابل نفقات العلاج والتعليم والأجار وفوائد القروض على ما لا يزيد على 4 الاف دينار، والدخل الخاضع للضريبة 12 ألف دينار سنوي للفرد، و 24 ألفاً للأسرة، وينص القانون على إقتطاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضريبة الدخل 7% عن كل دينار من أول 10 آلاف دينار فوق الدخل الخاضع للضريبة، و 14% عن كل دينار من العشرة آلاف التالية، و 20% عن كل دينار مما تلا ذلك.

أما نسبه إقتطاع ضريبة الدخل لقطاع الصناعة فكانت 14%، وشركات الإتصالات الأساسية وتعدين المواد الأساسية والأشخاص الإعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي وشركات الوساطة المالية وشركات توليد وتوزيع الكهرباء كانت 24%، وبالنسبة للبنوك فكانت 35%، و 20% بالنسبة لكافة الاشخاص الإعتباريين المتبقين.

ونتيجة لتعرض الاردن الى ظروف صعبة تمثلت بإرتفاع عجز الموازنة والمديونية بشكل كبير، تعمل الحكومة على تعديل قانون ضريبة الدخل لعام 2018 وزيادة نسب الضريبة على الدخل الخاضع وتقليل الإعفاءات الممنوحة للأفراد، بسبب جمود جانب النفقات وتقلص المنح والمساعدات الخارجية، وتخفيض عجز الموازنة العامة من خلال زيادة الإيرادات المحلية.

الشكل رقم (3-1)

الأهمية النسبية لضريبة الدخل والأرباح (1980 - 2016) في الاردن

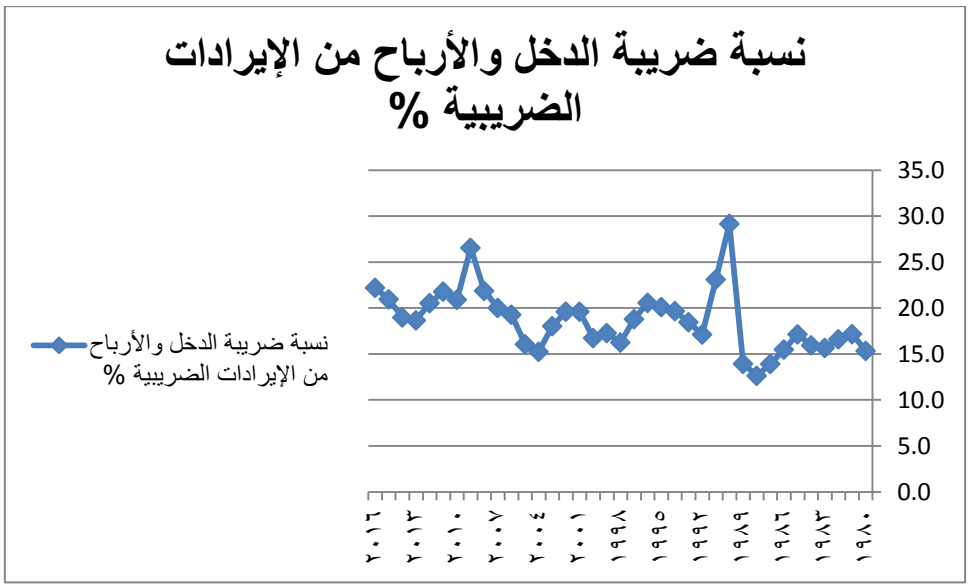

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (3-1): الأهمية النسبية لضريبة الدخل والأرباح في الاردن

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون)	الإيرادات المحلية (مليون)	الإيرادات الضريبية (مليون)	ضريبة الدخل والأرباح (مليون)	نسبة ضريبة الدخل والأرباح من الإيرادات المحلية %	نسبة ضريبة الدخل والأرباح من الإيرادات الضريبية %	نسبة ضريبة الدخل والأرباح من الناتج المحلي الإجمالي %
1980	1058.7	226.1	174.6	26.8	11.9	15.3	2.5
1981	1312.2	316.4	233	40	12.6	17.2	3.0
1982	1506.7	362.2	263.1	43.7	12.1	16.6	2.9
1983	1601.4	404.8	293.6	46	11.4	15.7	2.9
1984	1730.6	424.6	305.4	48.7	11.5	15.9	2.8
1985	1767.7	459.3	317.3	54.4	11.8	17.1	3.1
1986	1937.2	527.2	309.2	47.9	9.1	15.5	2.5
1987	1999.9	549.2	325.4	45.3	8.2	13.9	2.3
1988	2062.8	565.9	342.7	43.3	7.7	12.6	2.1
1989	2199.4	593.8	368.6	51.4	8.7	13.9	2.3
1990	2463.7	773.9	388.5	113.3	14.6	29.2	4.6
1991	2632.6	886.8	401.5	92.8	10.5	23.1	3.5
1992	3128.9	1221.3	639.3	109.5	9.0	17.1	3.5
1993	3334.4	1243	643.4	118.8	9.6	18.5	3.6
1994	3690.4	1361.8	694.4	136.6	10.0	19.7	3.7
1995	4019.2	1437.2	757.9	152.4	10.6	20.1	3.8
1996	4142.6	1476.2	840.9	173	11.7	20.6	4.2
1997	4451.2	1415.8	798	150	10.6	18.8	3.4
1998	4720.2	1529.2	858.6	139.6	9.1	16.3	3.0
1999	4864.9	1617.4	884.2	152.8	9.4	17.3	3.1
2000	5153.6	1610.1	961.9	161	10.0	16.7	3.1
2001	5470	1718.5	996.4	195.4	11.4	19.6	3.6
2002	5849.4	1750	1000.3	196.2	11.2	19.6	3.4
2003	6301.3	1675.6	1083.2	195.4	11.7	18.0	3.1
2004	7195	2147.2	1428.8	217.9	10.1	15.3	3.0
2005	7963.6	2562.9	1765.8	283.7	11.1	16.1	3.6
2006	9362.8	3164.4	2133.5	411.4	13.0	19.3	4.4
2007	10805.1	3628.1	2472.1	494.9	13.6	20.0	4.6
2008	13971.2	4375.4	2758	603.4	13.8	21.9	4.3
2009	15044.5	4187.9	2879.9	764.7	18.3	26.6	5.1
2010	16417.2	4261.1	2986	624.6	14.7	20.9	3.8
2011	17987.7	4198.8	3062.2	667.4	15.9	21.8	3.7
2012	19298.3	4726.9	3351.4	688.3	14.6	20.5	3.6
2013	20981.4	5119.8	3652.5	681.9	13.3	18.7	3.3
2014	22365.9	6031.1	4037.1	766.3	12.7	19.0	3.4
2015	23475.8	5910.9	4097.1	858.7	14.5	21.0	3.7
2016	24188.1	6233.7	4254.3	944.7	15.2	22.2	3.9
المتوسط					11.8	18.7	3.4

- المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات إحصائية سنوية (1990-2016)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الشكل رقم (3-1) تطور الأهمية النسبية لضريبة الدخل والأرباح من الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة، ويلاحظ من الجدول رقم (1.3) أن إيرادات ضريبة الدخل والأرباح قد إرتفعت من (26.8) مليون دينار عام 1980 الى (994.7) مليون دينار عام 2016، وتعود هذه الزيادة في حصيلة إيرادات ضريبة الدخل والأرباح الى التعديلات والتطورات التي تم إحداثها على القوانين والتشريعات الضريبية الخاصة بضريبة الدخل والأرباح، وتوسيع الأوعية الضريبية التي تشملها هذه الضريبة.

وفيما يتعلق بنسبة ضريبة الدخل والأرباح من الإيرادات المحلية، فقد إرتفعت من 11.9% عام 1980 الى 15.2% عام 2016، أما نسبة هذه الضريبة من إجمالي الإيرادات الضريبية حيث كانت 15.3% عام 1980 وإرتفعت عام 2016 الى 22.2%، أما نسبة هذه الضريبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 1980 كانت 2.5% وإرتفعت الى 3.9% عام 2016، أما متوسط ضريبة الدخل والأرباح من الإيرادات المحلية، والإيرادات الضريبية، والناتج المحلي الإجمالي حيث كانت (11.8%، 18.7%، 3.4%) على التوالي.

وإذا ما تم مقارنة مستويات ضريبة الدخل في الاردن مع الدول العربية، فإنه يتضح من الجدول رقم (3-2) أن مؤشر نسبة ضريبة الدخل والأرباح من إجمالي الإيرادات الضريبية أقل من الدول العربية حيث بلغت 19.4% في الاردن عام 2016، أما في الامارات 36%، وعمان 48.1%، ومصر 41.1%، وليبيا 91.8%، مما يشير الى أن معدل ضريبة الدخل في الاردن منخفض، إذ تعتمد الحكومة في إيراداتها الضريبية على الضرائب غير المباشرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3-2) نسبة ضريبة الدخل والأرباح في بعض الدول العربية

الدولة	ضريبة الدخل والارباح عام 2015	ضريبة الدخل والارباح عام 2016
الاردن	18%	19.40%
الامارات	38%	36%
عمان	45%	48.10%
مصر	42.40%	41.10%
ليبيا	93.60%	91.80%
الكويت	31.80%	34.50%
لبنان	28%	28.50%

-المصدر: صندوق النقد العربي (2017). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

2.2.3 ضريبة السلع والخدمات

عمل الاردن ضمن برامج الإصلاح الهيكلي على إجراء العديد من التعديلات على قوانين الضريبة، ومنها ضريبة السلع والخدمات (ضريبة المبيعات)، حيث أنها كانت قبل عام 1994 تعرف بضريبة الإستهلاك، وتم إلغاؤها وإستبدالها بالضريبة العامة على المبيعات، التي بدأت بنسبة 7% على جميع السلع المحلية والأجنبية وبعض الخدمات، ومن ثم تم رفعها الى 10% عام 1995.

وفي عام 2000 عملت الحكومة على إجراء تعديلات على نسب الضريبة، وتم تحويل ضريبة السلع والخدمات الى ضريبة القيمة المضافة، وفي عام 2004 تم تعديل قانون ضريبة المبيعات لتصبح نسبة الضريبة العامة على المبيعات 16%، من أجل سد النقص في الإيرادات الضريبية الناتج عن تخفيض ضريبة التجارة والمعاملات الخارجية، ومن أجل توسيع مجال تمويل النفقات العامة بإستخدام الإيرادات المحلية، وتم فرض ضريبة السلع والخدمات على مصنعي الخدمات ومقدميها ومنتجي السلع الخاضعة لضريبة خاصة.

أما قانون الضريبة العامة على المبيعات المؤقت لعام 2009، قد تضمن حد التسجيل للقطاع التجاري (75) ألف دينار، وللقطاع الصناعي (50) ألف دينار، وللقطاع الخدمي (30)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ألف دينار، أي عند بلوغ هذه القيمة يصبح المكلف ملزماً بالتسجيل في الضريبة العامة على المبيعات (المجلس الإقتصادي والإجتماعي في الاردن، 2014).

أدت هذه التعديلات المتعاقبة على قانون الضريبة العامة على المبيعات الى زيادة الإيرادات من هذه الضريبة حيث بلغت (2883.8) مليون دينار في عام 2016 ، وأصبحت الضرائب غير المباشرة هي الضرائب الأهم في الاردن، وتشكل النسبة الأكبر والأهم من الإيرادات العامة للدولة، وشكلت ما نسبته 46.3% من الإيرادات المحلية الكلية، و 67.8% من الإيرادات الضريبية في عام 2016.

الشكل رقم (3-2)

الأهمية النسبية لضريبة السلع والخدمات (1980 - 2016) في الاردن

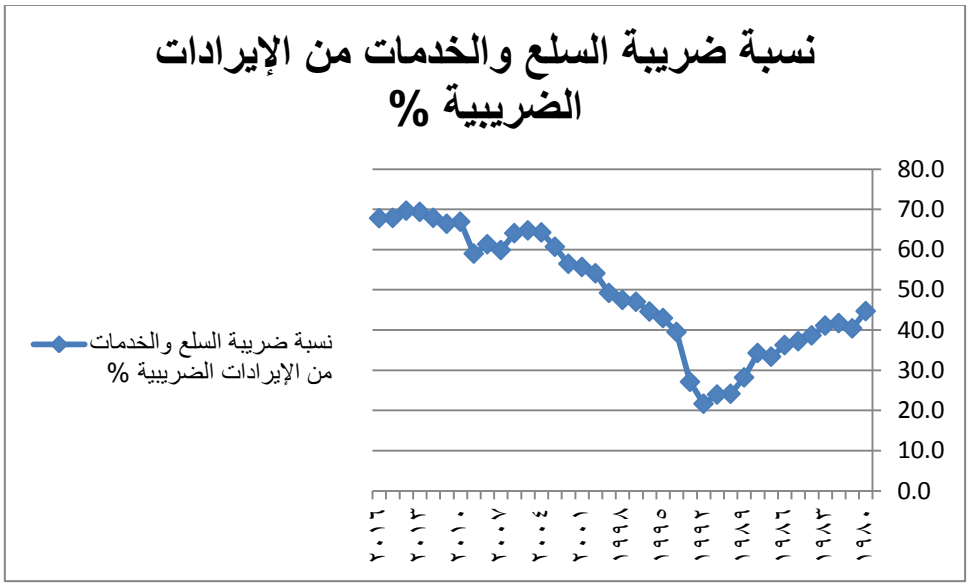

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (3-3): الأهمية النسبية لضريبة السلع والخدمات في الاردن

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون)	الإيرادات المحلية (مليون)	الإيرادات الضريبية (مليون)	ضريبة السلع والخدمات (مليون)	نسبة ضريبة السلع والخدمات من الإيرادات المحلية %	نسبة ضريبة السلع والخدمات من الإيرادات الضريبية %	نسبة ضريبة السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي %
1980	1058.7	226.1	174.6	78	34.5	44.7	7.4
1981	1312.2	316.4	233	94.1	29.7	40.4	7.2
1982	1506.7	362.2	263.1	109.7	30.3	41.7	7.3
1983	1601.4	404.8	293.6	120.6	29.8	41.1	7.5
1984	1730.6	424.6	305.4	118	27.8	38.6	6.8
1985	1767.7	459.3	317.3	118	25.7	37.2	6.7
1986	1937.2	527.2	309.2	112	21.2	36.2	5.8
1987	1999.9	549.2	325.4	108.5	19.8	33.3	5.4
1988	2062.8	565.9	342.7	117.4	20.7	34.3	5.7
1989	2199.4	593.8	368.6	103.9	17.5	28.2	4.7
1990	2463.7	773.9	388.5	93.7	12.1	24.1	3.8
1991	2632.6	886.8	401.5	96.1	10.8	23.9	3.7
1992	3128.9	1221.3	639.3	138.4	11.3	21.6	4.4
1993	3334.4	1243	643.4	174.3	14.0	27.1	5.2
1994	3690.4	1361.8	694.4	274.2	20.1	39.5	7.4
1995	4019.2	1437.2	757.9	325.5	22.6	42.9	8.1
1996	4142.6	1476.2	840.9	374.9	25.4	44.6	9.0
1997	4451.2	1415.8	798	375	26.5	47.0	8.4
1998	4720.2	1529.2	858.6	407.5	26.6	47.5	8.6
1999	4864.9	1617.4	884.2	435	26.9	49.2	8.9
2000	5153.6	1610.1	961.9	520.2	32.3	54.1	10.1
2001	5470	1718.5	996.4	554.4	32.3	55.6	10.1
2002	5849.4	1750	1000.3	564.5	32.3	56.4	9.7
2003	6301.3	1675.6	1083.2	657.2	39.2	60.7	10.4
2004	7195	2147.2	1428.8	917.8	42.7	64.2	12.8
2005	7963.6	2562.9	1765.8	1143.3	44.6	64.7	14.4
2006	9362.8	3164.4	2133.5	1366.6	43.2	64.1	14.6
2007	10805.1	3628.1	2472.1	1479.8	40.8	59.9	13.7
2008	13971.2	4375.4	2758	1690.5	38.6	61.3	12.1
2009	15044.5	4187.9	2879.9	1698.3	40.6	59.0	11.3
2010	16417.2	4261.1	2986	1997.8	46.9	66.9	12.2
2011	17987.7	4198.8	3062.2	2033.2	48.4	66.4	11.3
2012	19298.3	4726.9	3351.4	2274.7	48.1	67.9	11.8
2013	20981.4	5119.8	3652.5	2532.9	49.5	69.3	12.1
2014	22365.9	6031.1	4037.1	2811.4	46.6	69.6	12.6
2015	23475.8	5910.9	4097.1	2779.9	47.0	67.9	11.8
2016	24188.1	6233.7	4254.3	2883.8	46.3	67.8	11.9
المتوسط					31.7	49.2	9.1

-المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات إحصائية سنوية (1990-2016)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الشكل رقم (3-2) تطور الأهمية النسبية لضريبة السلع والخدمات من الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة، ويلاحظ من الجدول رقم (3.3) أن إيرادات ضريبة السلع والخدمات قد إرتفعت من (78) مليون دينار عام 1980 الى (2883.8) مليون دينار عام 2016، ويلاحظ أن نسبة ضريبة السلع والخدمات من الإيرادات المحلية عام 1980 كانت 34.5% وإرتفعت الى 46.3% عام 2016، أما نسبة هذه الضريبة الى إجمالي الإيرادات الضريبية فقد إرتفعت من 44.7% عام 1980 الى 67.8% عام 2016، ويعود هذا الإرتفاع الى الإعتماد على ضريبة الإستهلاك وإدخال العديد من التعديلات والإضافات على ضريبة الإستهلاك، من أجل سد عجز الموازنة وتعويض النقص الناتج عن تخفيض الرسوم الجمركية، حيث تحتل هذه الضريبة المركز الأول من مجمل الإيرادات الضريبية. أما متوسط ضريبة السلع والخدمات من الإيرادات المحلية، والإيرادات الضريبية، والناتج المحلي الإجمالي حيث كانت (31.7%، 49.2%، 9.1%) على التوالي.

وإذا ما تم مقارنة مستويات ضريبة السلع والخدمات (ضريبة المبيعات) مع الدول العربية، فإنه يتضح من الجدول رقم (3-4) أن مؤشر نسبة ضريبة السلع والخدمات من إجمالي الإيرادات الضريبية أكثر من الدول العربية، حيث بلغت 67.8% في الاردن عام 2016، أما في الامارات 29%، وعمان 16%، ومصر 39.9%، والسعودية 34.7%، مما يشير الى أن معدل الضريبة على السلع والخدمات في الاردن مرتفع، ويوجد عدم عدالة في توزيع الضرائب، حيث أن الطبقة الوسطى والفقيرة تدفع ضرائب أكثر مقارنة بالطبقة الغنية، لأن معظم دخول هذه الطبقات يكون على الإستهلاك، وبالتالي تدفع ضرائب أكثر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3-4) نسبة ضريبة السلع والخدمات في بعض الدول العربية

الدولة	ضريبة السلع والخدمات عام 2015	ضريبة السلع والخدمات عام 2016
الاردن	67.1%	67.8%
الامارات	32.0%	29.0%
عمان	13.0%	16.0%
مصر	40.2%	39.9%
السعودية	33.0%	34.7%
الكويت	3.8%	8.0%
لبنان	36.0%	35.6%

-المصدر: صندوق النقد العربي (2017). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

3.2.3 ضريبة التجارة والمعاملات الدولية

أما بالنسبة لضريبة التجارة والمعاملات الدولية، حيث عملت الحكومة على عدد من الإجراءات من أجل تشجيع الإستثمارات، ورفع القدرة التنافسية للإقتصاد الاردني وحماية الصناعات المحلية.

وقامت الحكومة بالإنضمام الى منظمة التجارة العالمية (WTO) عام 1998، وعملت على تخفيض الحد الأدنى للتعرفة الجمركية على السلع المستوردة من 35% الى 30%، وقد أدى هذا الإجراء الى تخفيض الرسوم الجمركية، وإنخفاض الأهمية النسبية للضرائب على التجارة. وقد خفض إنضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية (WTO) من الأهمية النسبية للرسوم الجمركية من 34.3% عام 1998 الى 7.3% عام 2016، في حين تم سد هذا النقص في الإيرادات الضريبية من خلال زيادة الأهمية النسبية لضريبة المبيعات والإعتماد عليها بشكل رئيسي في الإيرادات الضريبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (3-3)

الأهمية النسبية لضريبة التجارة والمعاملات الدولية (1980 - 2016) في الاردن

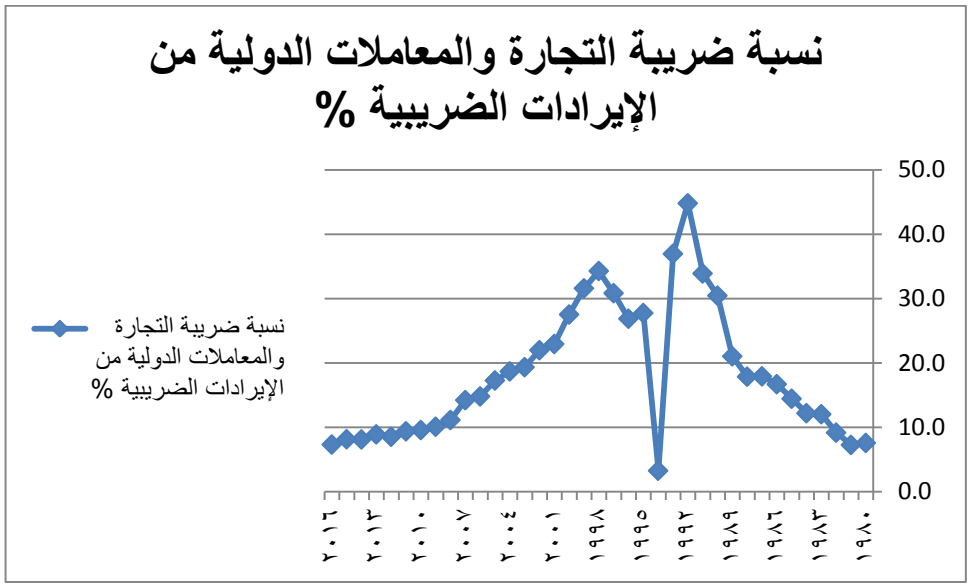

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (3-5): الأهمية النسبية لضريبة التجارة والمعاملات الدولية في الاردن

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون)	الإيرادات المحلية (مليون)	الإيرادات الضريبية (مليون)	ضريبة التجارة والمعاملات الدولية (مليون)	نسبة ضريبة التجارة والمعاملات الدولية من الإيرادات المحلية %	نسبة ضريبة التجارة والمعاملات الدولية من الإيرادات الضريبية %	نسبة ضريبة التجارة والمعاملات الدولية من الناتج المحلي الإجمالي %
1980	1058.7	226.1	174.6	13.2	5.8	7.6	1.2
1981	1312.2	316.4	233	16.9	5.3	7.3	1.3
1982	1506.7	362.2	263.1	24.1	6.7	9.2	1.6
1983	1601.4	404.8	293.6	35.3	8.7	12.0	2.2
1984	1730.6	424.6	305.4	37.2	8.8	12.2	2.1
1985	1767.7	459.3	317.3	45.8	10.0	14.4	2.6
1986	1937.2	527.2	309.2	51.6	9.8	16.7	2.7
1987	1999.9	549.2	325.4	58.3	10.6	17.9	2.9
1988	2062.8	565.9	342.7	61.2	10.8	17.9	3.0
1989	2199.4	593.8	368.6	77.5	13.1	21.0	3.5
1990	2463.7	773.9	388.5	118.3	15.3	30.5	4.8
1991	2632.6	886.8	401.5	136.1	15.3	33.9	5.2
1992	3128.9	1221.3	639.3	286.4	23.5	44.8	9.2
1993	3334.4	1243	643.4	237.7	19.1	36.9	7.1
1994	3690.4	1361.8	694.4	22.5	1.7	3.2	0.6
1995	4019.2	1437.2	757.9	210.3	14.6	27.7	5.2
1996	4142.6	1476.2	840.9	225.9	15.3	26.9	5.5
1997	4451.2	1415.8	798	246	17.4	30.8	5.5
1998	4720.2	1529.2	858.6	294.3	19.2	34.3	6.2
1999	4864.9	1617.4	884.2	279.3	17.3	31.6	5.7
2000	5153.6	1610.1	961.9	264.7	16.4	27.5	5.1
2001	5470	1718.5	996.4	228.5	13.3	22.9	4.2
2002	5849.4	1750	1000.3	219.8	12.6	22.0	3.8
2003	6301.3	1675.6	1083.2	209.4	12.5	19.3	3.3
2004	7195	2147.2	1428.8	266.9	12.4	18.7	3.7
2005	7963.6	2562.9	1765.8	304.9	11.9	17.3	3.8
2006	9362.8	3164.4	2133.5	315.6	10.0	14.8	3.4
2007	10805.1	3628.1	2472.1	351.3	9.7	14.2	3.3
2008	13971.2	4375.4	2758	306.9	7.0	11.1	2.2
2009	15044.5	4187.9	2879.9	290.3	6.9	10.1	1.9
2010	16417.2	4261.1	2986	285.6	6.7	9.6	1.7
2011	17987.7	4198.8	3062.2	287	6.8	9.4	1.6
2012	19298.3	4726.9	3351.4	285.6	6.0	8.5	1.5
2013	20981.4	5119.8	3652.5	324.9	6.3	8.9	1.5
2014	22365.9	6031.1	4037.1	327.3	5.4	8.1	1.5
2015	23475.8	5910.9	4097.1	333.5	5.6	8.1	1.4
2016	24188.1	6233.7	4254.3	311	5.0	7.3	1.3
المتوسط					10.9	18.2	3.3

-المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات إحصائية سنوية (1990-2016)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الشكل رقم (3-3) تطور الأهمية النسبية لضريبة التجارة والمعاملات الدولية من الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة، ويلاحظ من الجدول رقم (3-5) أن إيرادات ضريبة التجارة والمعاملات الدولية قد إرتفعت خلال فترة الدراسة من (13.2) مليون دينار عام 1980 الى (311) مليون دينارعام 2016. ويلاحظ أن نسبة ضريبة التجارة والمعاملات الدولية من الإيرادات المحلية عام 1980 5.8% وكانت النسبة خلال فترة الدراسة متذبذبة حتى إستقرت عام 2016 الى 5%، أما نسبة هذه الضريبة الى إجمالي الإيرادات الضريبية فقد كانت متذبذبة خلال فترة الدراسة إرتفاعاً وإنخفاضاً، حيث بلغت عام 1980 الى 7.6% وإستقرت الى 7.3% عام 2016، ويعود أسباب هذا التذبذب في قيمة هذه الضريبة الى الإتفاقيات التي يعقدها الاردن مع كثير من الدول، وما تنص عليه من تخفيضات في الرسوم الجمركية على معظم السلع، وما تقتضية إتفاقية التجارة الحرة لتخفيض الرسوم والضرائب ضمن منظمة التجارة العالمية (WTO).

3.3 العبء الضريبي في الاردن

يعتبر مؤشر العبء الضريبي من المؤشرات الهامة، لأنه يعكس أداء النظام الضريبي، يقصد بالعبء الضريبي (Tax Burden) الذي يسمى أيضاً معدل الضريبة (Tax Ratio)؛ ما يدفعة المجتمع من ضرائب خلال فترة زمنية معينة لتمويل النشاط العام، أو بأنه إجمالي الضرائب التي يدفعها المجتمع فعلاً، منسوبة لأحد المؤشرات التي تدل على دخل المجتمع، مثل الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي (Maroun, 2010). وتتعدد طرق قياس العبء الضريبي؛ إما على أساس نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي، وإما على أساس معدل الدخل الفردي، وإما على أساس نسبة حصيلة الإيرادات الضريبية الى الناتج القومي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وستقوم هذه الدراسة بإحتساب العبء الضريبي بنسبة حصيلة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مطروحاً منة صافي الضرائب غير المباشرة (ضريبة السلع والخدمات، وضريبة التجارة والمعاملات الدولية)، من أجل إحتساب العبء الضريبي الحقيقي.

حيث تم الإعتماد في حساب العبء الضريبي خلال فترة الدراسة على المعادلة التالية:

$$TR = T / (GDP - NIT) \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

TR: العبء الضريبي

T: مجموع الإيرادات الضريبية

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

NIT: صافي الضرائب غير المباشرة

وتم إستخدام البيانات للفترة (1980 - 2016) لحساب العبء الضريبي في الاردن وكما هو مبين في الجدول رقم (3-6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (3-6)

العبء الضريبي في الاردن (1980-2016)

السنة	الايرادات الضريبية (مليون)	ضريبة التجارة والمعاملات الدولية (مليون)	ضريبة السلع والخدمات (مليون)	صافي الضرائب غير المباشرة (مليون)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون)	العبء الضريبي %
1980	174.6	13.2	78	91.2	1058.7	18.0%
1981	233	16.9	94.1	111	1312.2	19.4%
1982	263.1	24.1	109.7	133.8	1506.7	19.2%
1983	293.6	35.3	120.6	155.9	1601.4	20.3%
1984	305.4	37.2	118	155.2	1730.6	19.4%
1985	317.3	45.8	118	163.8	1767.7	19.8%
1986	309.2	51.6	112	163.6	1937.2	17.4%
1987	325.4	58.3	108.5	166.8	1999.9	17.8%
1988	342.7	61.2	117.4	178.6	2062.8	18.2%
1989	368.6	77.5	103.9	181.4	2199.4	18.3%
1990	388.5	118.3	93.7	212	2463.7	17.3%
1991	401.5	136.1	96.1	232.2	2632.6	16.7%
1992	639.3	286.4	138.4	424.8	3128.9	23.6%
1993	643.4	237.7	174.3	412	3334.4	22.0%
1994	694.4	22.5	274.2	296.7	3690.4	20.5%
1995	757.9	210.3	325.5	535.8	4019.2	21.8%
1996	840.9	225.9	374.9	600.8	4142.6	23.7%
1997	798	246	375	621	4451.2	20.8%
1998	858.6	294.3	407.5	701.8	4720.2	21.4%
1999	884.2	279.3	435	714.3	4864.9	21.3%
2000	961.9	264.7	520.2	784.9	5153.6	22.0%
2001	996.4	228.5	554.4	782.9	5470	21.3%
2002	1000.3	219.8	564.5	784.3	5849.4	19.7%
2003	1083.2	209.4	657.2	866.6	6301.3	19.9%
2004	1428.8	266.9	917.8	1184.7	7195	23.8%
2005	1765.8	304.9	1143.3	1448.2	7963.6	27.1%
2006	2133.5	315.6	1366.6	1682.2	9362.8	27.8%
2007	2472.1	351.3	1479.8	1831.1	10805.1	27.5%
2008	2758	306.9	1690.5	1997.4	13971.2	23.0%
2009	2879.9	290.3	1698.3	1988.6	15044.5	22.1%
2010	2986	285.6	1997.8	2283.4	16417.2	21.1%
2011	3062.2	287	2033.2	2320.2	17987.7	19.5%
2012	3351.4	285.6	2274.7	2560.3	19298.3	20.0%
2013	3652.5	324.9	2532.9	2857.8	20981.4	20.2%
2014	4037.1	327.3	2811.4	3138.7	22365.9	21.0%
2015	4097.1	333.5	2779.9	3113.4	23475.8	20.1%
2016	4254.3	311	2883.8	3194.8	24188.1	20.3%

-المصدر: البنك المركزي، بيانات إحصائية سنوية (1980-2016)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (3-4)

العبء الضريبي خلال الفترة (1980 - 2016) في الاردن

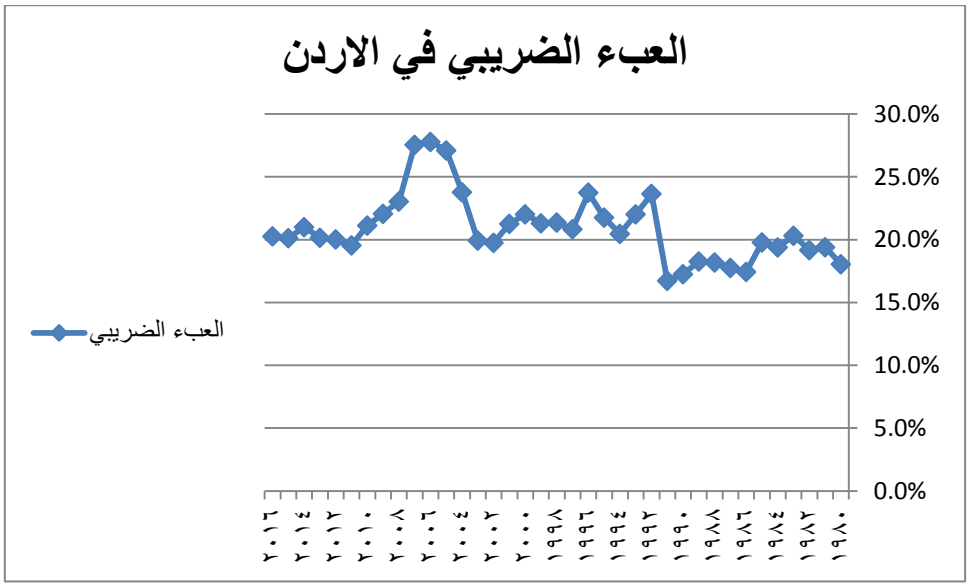

يلاحظ من الشكل رقم (3-4) الى إنخفاض العبء الضريبي بعد عام 2007، ويرجع ذلك الى الإعفاءات التي أعطتها الحكومة للمستثمرين، وكذلك الإعفاءات في قانون ضريبة الدخل لعام 2009 للأفراد بقيمة 12 ألف والعائلة 24 ألف، وكذلك تزايد التهربات الضريبية والذي تم تقديرها حسب دراسة المجلس الإقتصادي والإجتماعي بحوالي 695 مليون دينار لعام 2012 (المجلس الإقتصادي والإجتماعي الاردن، 2014).

وعند دراسة العبء الضريبي في الاردن، خلال فترة الدراسة يلاحظ من الجدول رقم (3-6) أن العبء الضريبي عام 1980 كان 18%، وإرتفع العبء الضريبي في عام 2016 الى 20.3%، وأن متوسط العبء الضريبي خلال فترة الدراسة كانت 20.9%، ويفسر هذه النتيجة شعور الأفراد والمؤسسات بثقل العبء الضريبي، حيث عملت الحكومة على زيادة معدلات الضريبة، ورفع نسبة الضريبة الخاصة على المبيعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث إهتمت الحكومة على سد عجز الموازنة العامة من خلال التركيز على جانب الإيرادات الضريبية، وعملت على إتخاذ سلسلة من الإجراءات المالية التي تعمل على زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية، وقد تمثلت هذه الإجراءات بزيادة معدلات الضريبة أو توسيع أوعيتها، أو فرض ضرائب جديدة، وشملت هذه الزيادة جميع مكونات الإيرادات الضريبية الرئيسية. وقد نتج عن إرتفاع العبء الضريبي خلال فترة الدراسة الى آثار سلبية على النمو الإقتصادي، التي أثرت على الإقتصاد الاردني وعلى معدلات نموه المتواضعة.

وعند مقارنة العبء الضريبي في الاردن مع الدول العربية، يلاحظ من الجدول (7.3)، أن العبء الضريبي في الاردن مرتفع، فقد وصل عام 2016 الى 15.5% ، بينما كان في الامارات 3.2%، والسعودية 3.4%، ومصر 13%، ولبنان 13.9% ، حسب بيانات صندوق النقد العربي 2017.

جدول (3-7) العب الضريبي في بعض الدول العربية

الدولة	العبء الضريبي 2015	العبء الضريبي 2016
الاردن	15.6%	15.5%
الامارات	2.9%	3.2%
السعودية	3.3%	3.4%
لبنان	13.9%	13.9%
ليبيا	2.5%	3.3%
مصر	12.5%	13.0%

-المصدر: صندوق النقد العربي (2017). التقرير الإقتصادي العربي الموحد.

4.3 الطاقة الضريبية في الاردن

إن دراسة وتحليل مؤشر العبء الضريبي لوحدة ليس كافياً لمعرفة مدى موائمة الضريبة، وعليه يجب التعرف ودراسة الطاقة الضريبية والتي تعرف أيضاً بالمقدرة التكليفية القومية أو العبء الضريبي الأمثل الى قدرة الدخل القومي على تحمل الضرائب.ويمكن تعريف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطاقة الضريبية بأنها الحد الأقصى للعبء الضريبي الذي يمكن أن يتحملة المجتمع في ضوء درجة نموه وهيكل إقتصاده، وحجم نفقاته العامة ومستوى إنتاجيتها وقدره حكومته على جباية الضرائب وتحصيلها (ملكاوي وابو حمور، 2000).

ويعرف هذا الموشر على أنه الحد الأقصى للإيرادات التي يمكن تحصيلها من خلال الضرائب، مع الأخذ بالإعتبار كلاً من حجم وهيكل الناتج المحلي الإجمالي ومقدار النفقات العامة ومستوى إنتاجيتها، وكذلك مقدرة الأفراد على تحمل الضرائب وقدرة الحكومة على تحصيلها (Mirrlees,2010).

وتشير العديد من الدراسات الى أن حجم الإقتطاع الضريبي يعتمد على الأوضاع القائمة في كل دولة، وأن على الدولة إقتطاع الحجم الأمثل من الضرائب نظراً لأن المبالغة في الإقتطاعات الضريبية تؤدي الى إنخفاض الرفاهية، وتؤثر سلباً على النمو الإقتصادي، في حين أن التساهل في فرض الضريبة يؤدي الى سوء توزيع الموارد وعدم تشغيلها بالمستوى الكامل (Gaspar, 2016).

تم قياس الطاقة الضريبية بإستخدام معادلة الإنحدار الخطي التالية بناءً على دراسة (ملكاوي وابو حمور، 2000) حيث تم إضافة متغير الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

$$T/y = F(A, N, MAN, Dop, G) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

T/y: الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق.

A: نسبه مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

N: نسبه مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

MAN: نسبه مساهمة قطاع الصناعات التحويلية.

Dop: درجة الإنفتاح الإقتصادي.

G: الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

حيث تم تطبيق هذا النموذج بإستخدام منهجية (ARDL)، لأن السلاسل الزمنية للمتغيرات كانت مستقره عند المستوى والفرق الأول، وتم تحديد عدد فترات الإبطاء بفترتين حسب معيار (AIC)، وكانت نتائج التقدير على النحو التالي:

$$T/Y = 6.568419 + 0.492082*A - 0.985413*N - 0.087069*MAN$$

$$+0.130571*DOP + 0.070013*G$$

وتشير نتائج التقدير الى أن الطاقة الضريبية للإقتصاد خلال فترة الدراسة شكلت حوالي ما بين (13% - 20.4%)، كما هو مبين في الجدول رقم (3-8)، وشكلت تقريباً خمس الناتج القومي الإجمالي، حيث شكلت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الإنفتاح على العالم الخارجي فقد بلغ معاملا هذين المتغيربن 8.7% و 13% على التوالي، أما الاهمية النسبية لقطاع الزراعة وقطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي، فقد كان معاملا هذين المتغيرين 49.2% و 98% على الترتيب.

حيث أظهرت نتائج تقدير الطاقة الضريبية، أن معامل كل من قطاع الزراعة وقطاع التجارة الخارجية يؤثران إيجاباً على الطاقة الضريبية، أما قطاع التعدين وقطاع الصناعات التحويلية يؤثران سلباً على الطاقة الضريبية، وتفسر هذه النتيجة السلبية من خلال الإجراءات المتبعة والإعفاءات من أجل تحسين الصناعات المحلية وقدرتها على المنافسة. وكذلك الإنفاق الحكومي يؤثر إيجاباً على الطاقة الضريبية، وكانت هذه النتائج متفقة مع أغلب الدراسات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تم حساب الطاقة الضريبية في الاردن من خلال تعويض البيانات الفعلية للمتغيرات المستقلة في النموذج المقدر رقم (2). ويبين الجدول رقم (3-8) قيمة الطاقة الضريبية المقدرة للإقتصاد الاردني خلال فترة الدراسة حيث تراوحت ما بين نسبته 13% - 20.4% طوال فترة الدراسة. كما يبين الشكل رقم (3-5) الطاقة الضريبية خلال فترة الدراسة (1980-2016)، وإذا ما تم مقارنة الطاقة الضريبية مع العبء الضريبي في الاردن خلال فترة الدراسة، نجد أن العبء الضريبي أكثر من الطاقة الضريبية، أي أن المجتمع يتحمل أعباء إضافية تفوق طاقته الضريبية، ويبين الشكل رقم (3-6) الطاقة الضريبية مع العبء الضريبي.

الشكل رقم (3-5)

الطاقة الضريبية خلال الفترة (1980 - 2016)

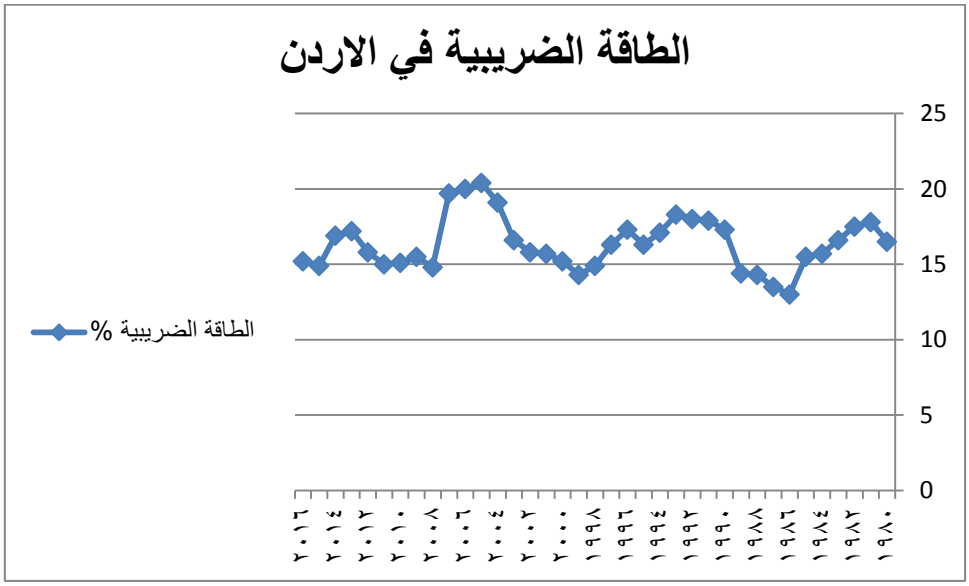

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (3-6)

الطاقة الضريبية والعبء الضريبي خلال الفترة (1980 - 2016)

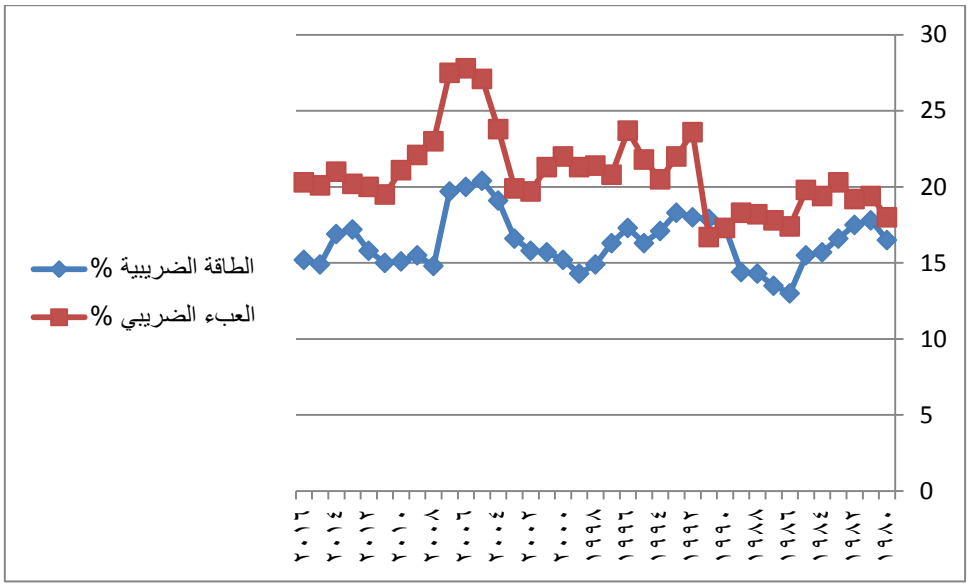

5.3 الجهد الضريبي في الاردن

يمثل الجهد الضريبي (Tax Effort) درجة إستغلال وتحمل المجتمع من فرض ضرائب خلال فترة زمنية معينة وغالباً ما تكون سنة، ويقاس بقسمة العبء الضريبي على الطاقة الضريبية. فإذا كان ناتج القسمة أقل من واحد صحيح فإن المجتمع لا يكون مستغل كامل طاقته الضريبية، ويمثل الفارق بين ناتج القسمة والواحد صحيح نسبة إستغلال تلك الطاقة. أما اذا كان ناتج القسمة أكبر من الواحد فإن المجتمع يتحمل أعباء ضريبية ما يفوق طاقته الضريبية.

يتبين من الجهد الضريبي المحسوب في الجدول رقم (3-8) أن المجتمع يتحمل أعباء إضافية ما يفوق طاقته الضريبية، حيث تشير الأرقام في الجدول الى تجاوز في إستغلال الطاقة الضريبية خلال فترة الدراسة، والى تجاوز العبء الضريبي للإقتصاد الاردني الطاقة الضريبية، ويعود الى إرتفاع العبء بصورة كبيرة نتيجة الإجراءات الحكومية في زيادة معدلات الضريبة من أجل تخفيض عجز الموازنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن إرتفاع العبء الضريبي الى مستوى يتجاوز الطاقة الضريبية للإقتصاد يعني تقليل الحوافز للإنتاج والعمل وبالتالي تثبيط النمو الإقتصادي، ويؤدي ذلك الى إنخفاض الإيرادات الضريبية، في حين تخفيض معدلات الضريبة يخلق حافزاً للعمل والإنتاج، ويؤدي الى تشجيع النمو الإقتصادي، وزيادة الوعاء الضريبي الذي يؤدي الى زيادة حصيلة الضرائب لاحقاً.

أما الضرائب التصاعدية العالية التي تؤدي بدورها الى إنخفاض حصيلة الضرائب التي تحصل عليها الدولة بسبب تأثيرها السلبي على الإنتاج والعمل، وهذا ما أكده وعبر عنه لافر (Laffer) في المنحنى الذي سمي بإسمه (Laffer Curve)، وهو يبين العلاقة بين الإيرادات الضريبية ومعدلات تلك الضرائب. لذلك أعتبرت النسب العالية للضرائب التصاعدية في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينيات من القرن الماضي أحد أسباب ظاهرة التضخم الركودي (Stagflation)، حيث قامت الدولة في بداية الثمانينات بتخفيض نسب الضرائب التصاعدية مما أعتبر أحد عوامل التخلص من الازمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3-8)

الطاقة الضريبية والجهد الضريبي في الاردن

السنة	العبء الضريبي %	الطاقة الضريبية %	الجهد الضريبي
1980	18	16.5	1.091
1981	19.4	17.8	1.090
1982	19.2	17.5	1.097
1983	20.3	16.6	1.223
1984	19.4	15.7	1.236
1985	19.8	15.5	1.277
1986	17.4	13	1.338
1987	17.8	13.5	1.319
1988	18.2	14.3	1.273
1989	18.3	14.4	1.271
1990	17.3	17.3	1.000
1991	16.7	17.9	0.933
1992	23.6	18	1.311
1993	22	18.3	1.202
1994	20.5	17.1	1.199
1995	21.8	16.3	1.337
1996	23.7	17.3	1.370
1997	20.8	16.3	1.276
1998	21.4	14.9	1.436
1999	21.3	14.3	1.490
2000	22	15.2	1.447
2001	21.3	15.7	1.357
2002	19.7	15.8	1.247
2003	19.9	16.6	1.199
2004	23.8	19.1	1.246
2005	27.1	20.4	1.328
2006	27.8	20	1.390
2007	27.5	19.7	1.396
2008	23	14.8	1.554
2009	22.1	15.5	1.426
2010	21.1	15.1	1.397
2011	19.5	15	1.300
2012	20	15.8	1.266
2013	20.2	17.2	1.174
2014	21	16.9	1.243
2015	20.1	14.9	1.349
2016	20.3	15.2	1.336

-المصدر: من إعداد الباحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

منهجية الدراسة والتحليل القياسي

تمهيد

من أجل إختبار فرضيات الدراسة، تم اللجوء الى أدوات تحليل السلاسل الزمنية وذلك لتقييم العلاقة بين الضرائب والناتج المحلي الإجمالي في الاردن خلال الفترة (1980 - 2016)، وتعتبر النماذج القياسية من الأساليب المهمة في تحديد العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية المختلفة، للوصول الى تقييم علمي مبني على أسس كمية قياسية لطبيعة تأثير الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن النظريات الإقتصادية توضح العلاقة بين هذه المتغيرات بناءً على الإفتراضات التي قد لا تتحقق في إقتصاديات بعض الدول.

بما أن المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة هي عبارة عن سلاسل زمنية ولتجنب الوقوع في نتائج مضللة (Spurious regression)، قامت الدراسة بالإختبارات التالية:

1- إختبار السكون لكل متغير.
2- بناءً على نتائج اختبارات السكون، قامت الدراسة بتحليل فيما إذا كان هناك تكامل مشترك أي وجود علاقة في المدى الطويل بين هذه المتغيرات.
3- بناءً على ما سبق، قامت الدراسة بإختيار المنهجية المناسبة لتقدير العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

يشتمل هذا الفصل على عرض المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة والنتائج القياسية للتحليل القياسي بهدف بيان أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي في الاردن خلال فترة الدراسة (1980 - 2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.4 متغيرات الدراسة

تم إعتماد مجموعة من المتغيرات إستناداً الى النظرية الإقتصادية والإستعانة بالدراسات السابقة، وتتمثل متغيرات الدراسة في:

- **المتغير التابع**

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)(Real Gross Domistic product): وهو مجموع القيم النقدية بأسعار سنة الأساس للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية معينة وغالباً ما تكون سنة، حيث يعتبر مؤشراً إقتصادياً هاماً يقيس المستوى الإقتصادي لبلد معين.

- **المتغيرات المستقلة**
- **الإيرادات الضريبية (TAX)**: هي نسبة الضرائب العامة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم أخذ قيمة إجمالي الإيرادات الضريبية وتم تقسيمها على الناتج المحلي الإجمالي.
- **التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت(INV)**: هي نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم أخذ قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي وتم تقسيمها على الناتج المحلي الإجمالي.
- **درجة الإنكشاف الإقتصادي(DOP)**: هي درجة الإنفتاح على العالم الخارجي، وقد تم أخذ مجموع الصادرات والمستوردات.
- **تحويلات العاملين في الخارج (REM)**: هي تحويلات جارية تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين أو عاملين مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر الى أشخاص في دولهم الأصل وعادة ما يكونوا أفراد أسرهم، وقد تم أخذ قيمة إجمالي تحويلات العاملين وتقسيمها على الناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.4 النموذج القياسي

إستناداً الى الدراسات السابقة والنظرية الإقتصادية، ولأغراض هذه الدراسة تم الإعتماد على نموذجين قياسيين وتطبيقة على حالة الاردن، النموذج الأول يقيس أثر الضرائب الكلية على الناتج المحلي الإجمالي بناءً على نموذج (Mankiw, Romer and Weil, 1992) ودراسة (Dladla & Khobai, 2018)، والنموذج الثاني يقيس أثر أنواع الضرائب المختلفة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وفقاً للصيغة التالية:

$$RGDP = F(Tax, INV, DOP, REM)$$

$$RGDP = F(Tcom, Tinc, Ttra)$$

وعند أخذ النموذج الخطي بالشكل اللوغارتمي تصبح المعادلة كالآتي:

$$LRGDP = \alpha_0 + \alpha_1 LTax + \alpha_2 LINV + \alpha_3 LDOP + \alpha_4 LREM + U_1 \ldots\ldots (1)$$

$$LRGDP = \beta_0 + \beta_1 LTcom + \beta_2 LTinc + \beta_3 LTtra + U_2 \ldots\ldots (2)$$

حيث :

L: تشير الى الصيغة اللوغارتيمية.

RGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Tax: نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي.

INV: نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي.

DOP: درجة الإنكشاف الإقتصادي.

REM: نسبة حوالات العاملين من الناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Tcom : ضريبة السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي.

Tinc: ضريبة الدخل والأرباح من الناتج المحلي الإجمالي.

Ttra: ضريبة التجارة والمعاملات الدولية من الناتج المحلي الإجمالي.

Ui: حد الخطأ العشوائي.

3.4 الإختبارات الإحصائية الأولية

من أجل إجراء التحليل القياسي تم عمل الإختبارات التشخيصية الأولية التي تساعد في إختيار النموذج القياسي المناسب، ومن هذه الإختبارات، إختبار جذر الوحدة للسكون (Unit Root Test) ، وإختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length selection Test)، وإختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)، وإختبار كوزوم للإستقرارية (Cusum and Cusum of Squares for Stability Test) .

وتم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من خلال قاعدة البيانات الموجودة على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي ومن أعداد مختلفة من التقارير السنوية للبنك المركزي الاردني، للحصول على البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، والإيرادات الضريبية، والإستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات العاملين.

1.3.4 إختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (Unit Root Test)

يعد إختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية من أهم الإختبارات للتأكد من سكون السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها، لأن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الإقتصادية الكلية لا تكون ساكنة في المستوى (I(0))، ولذلك يعتبر إستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(OLS) غير مناسب، ويؤدي الى نتائج مضللة والى الكثير من المشاكل الإحصائية في هذا النموذج التقليدي.

لذلك يجب إجراء إختبار سكون السلاسل الزمنية أولاً، وتكون السلسلة الزمنية ساكنة عندما تتصف بالخصائص التالية:

- القيمة المتوقعة للسلسلة الزمنية ثابتة: $E(Xt) = \mu$
- التباين ثابت: $VAR\ (Xt) = E(Xt - \mu)^2 = \sigma^2$
- التباين المشترك يعتمد على فرق الزمن:

$$Y_k = cov(X_t, X_{t+1}) = E\{(X_t-\mu)(X_{t+k}-\mu)\}$$

أي أن التكامل المشترك عند فترة التباطؤ (k) يرتبط بالتباطؤ الزمني بين الفترتين الزمنيتين وليس بالفترة الحالية التي يحسب عندها التباين المشترك.

وتم إستخدام إختبار ديكي – فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller Test ((ADF)) الذي يختبر الفرضية العدمية (H_0) المتضمنة وجود جذر الوحدة أي عدم سكون السلسلة الزمنية، ويعد إختبار ديكي – فولر الموسع من أشهر الإختبارات المستخدمة لإختبار سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، ويتم إجراء هذا الإختبار بناءً على المعادلات التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \delta y_{t-1} + \alpha_2 t + \sum_{i-1}^{n} \beta_i \Delta y_{t-i} + u_i$$

(القاطع والإتجاه)

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \delta y_{t-1} + \sum_{i-1}^{n} \beta_i \Delta y_{t-i} + u_i$$

(القاطع)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$\Delta y_t = \sum_{i-1}^{n} \beta_i \Delta y_{t-i} + u_i$$

(بدون القاطع والإتجاه)

يعتمد إختبار ديكي – فولر الموسع على معنوية (δ) ويتم مقارنة القيمة المحسوبة والقيمة الحرجة (الجدولية)، إذا كانت (t-statistic) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية (بالقيمة المطلقة)، فإننا نرفض الفرضية الصفرية، مما يدل على معنوية المعلمة إحصائياً وعدم وجود جذر الوحدة (Unit Root)، وبذلك تكون السلسلة ساكنة في المستوى، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية (بالقيمة المطلقة)، فلا نرفض الفرضية الصفرية، وتكون السلسلة غير ساكنة في المستوى، وبالتالي نقوم بإختبار سكون الفرق الأول للسلسلة الزمنية وتكون ساكنة عند الفرق الأول بمقارنة القيمة الجدولية مع القيمة المحسوبة كما سبق.

2.3.4 إختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test)

يتم إستخدام إختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لتحديد عدد فترات التباطؤ المناسبة للمتغيرات في النموذج القياسي لإلغاء مشكلة الإرتباط الذاتي (serial correlation) لحد الخطأ، وتم إستخدام العديد من المعايير لإيجاد عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج، استنادا الى معيار أكايك Akaike Information Criterion (AIC) وشوارتز Schwarz Information Criterion (SIC) (Ang, 2007) ، ويوجد مجموعة أخرى من المعايير التي تسمح بإختيار عدد فترات التباطؤ الزمني، مثل معيار الإختبار المعدل لنسبة الإحتمالية Likelihood Ratio (LR) ، ومعيار هانان – كوين Hannan-Quinn (HQ) ، وأيضا معيار خطأ التنبؤ النهائي Final Prediction Error (FPE) ، وذلك بهدف التأكد من النتائج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والقدرة على الإختيار عند اختلاف نتائج معيار أكايك (AIC) وشوارتز (SIC) (التميمي وزملاؤه، 2002).

3.3.4 إختبار التكامل المشترك (Co - Integration)

يعدّ إختبار التكامل المشترك من الإختبارات المهمة عند دراسة العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل، كما أن هناك العديد من الإختبارات التي تستخدم للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ومنها إختبار (Johansen & Juselius, 1990) و (Engle & Granger, 1987)، كما يركز كل من الإختبارين على أن تكون السلاسل الزمنية للدراسة ساكنة على الفرق الأول، وذلك للحصول على نتائج دقيقة (Pesaran at el., 2001)، كما يقوم منهج الإختبار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) بحل مشكلة سكون السلاسل الزمنية الساكنة بعد أخذ الفروق، حيث يمكن تحليل السلاسل الزمنية الساكنة على الفرق الأول I(1) والساكنة على المستوى I(0) أو خليط بينهم، كما يمكن تطبيقها أيضاً في حالة إذا كان حجم العينة صغيراً وهذا عكس معظم إختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيراً لكي تكون نتائج التقدير أكثر كفاءة (Hague & Yusop, 2010).

وعادة يتم إستخدام طريقة (ARDL) على مرحلتين:

المرحلة الاولى: يتم إجراء إختبار التكامل المشترك بإستخدام نموذج تصحيح الخطاء غير المقيد (Unrestricted Error Correction Model (UECM)) الذي قدمه (Baranzini et al., 2013) بالصيغة التالية:

$$\Delta y_t = \mu + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \, \Delta y_{t-1} + \sum_{j=0}^{m} y_i \, \Delta x_{t-1} + \emptyset_1 y_{t-1} + \emptyset_2 x_{t-1} + u_t$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أن:

y_t: المتغير التابع x_t: المتغير المستقل

$\alpha_i, \mu_i, \gamma_j, Ø$: معلمات النموذج Δ: الفرق الاول للمتغيرات

m, n: فترات الإبطاء الزمني للفرق الأول للمتغيرات u_t: الخطأ العشوائي

كما تنص الفرضية العدمية التي يعني قبولها على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة على:

$H_0: Ø_1 = Ø_2 = 0$

وتنص الفرضية البديلة التي تعني وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة على:

$H_1: Ø_1 \neq Ø_2 \neq 0$

كما يتم الاعتماد على اختبار F لمعرفة إذا ما كانت المتغيرات مترابطة، ويعطي هذا الإختبار حدين، الأول: الحدود الحرجة (Lower Critical Bounds (LCB)) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة على المستوى، الثاني: الحدود الحرجة (Upper Critical Bounds (UCB)) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة على الفرق الأول، كما يتم رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة F أعلى من (UCB) مما يعني وجود تكامل مشترك، أما إذا كانت قيمة F أقل من (LCB) فيعني عدم وجود تكامل مشترك ويتم قبول الفرضية الصفرية، أما إذا كانت القيمة بينهما فأن النتائج ليست ذات دلالة (Trivedi & Behera, 2012).

وفي حال وجود تكامل مشترك ننتقل إلى المرحلة الثانية، وهي تقدير المعادلة على المدى الطويل بإستخدام النموذج القياسي التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$y_t = \mu + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \, y_{t-1} + \sum_{j=1}^{q} y_i x_{t-1} + u_t$$

حيث أن:

y_t: المتغير التابع x_t : المتغير المستقل

p,q: فترات الإبطاء للفرق الأول للمتغيرات $\alpha_i, \mu_i, \gamma_j$: المعلمات التي يتم تقديرها

u_t: الخطأ العشوائي.

المرحلة الثانية: يتم من خلالها التوصل إلى التغيرات قصيرة الأجل من خلال نموذج (Error Correction Model) (ECM) وبإستخدام النموذج الرياضي التالي (Duasa, 2007):

$$\Delta y_t = \mu + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i y_{t-1} + \sum_{j=0}^{m} y_i x_{t-1} + BECM_{t-1} + u_t$$

حيث أن (ECM) معامل تصحيح الخطأ ويعرف من خلال:

$$ECT_t = Y_{t-1} + \beta_0 + y_1 x_{t-1} + u_t$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.3.4 إختبار كوزم للإستقرارية (CUSUM and CUSUM of Squares for Stability Test)

عند تقدير النماذج القياسية يجب التأكد إذا كانت هذه النماذج تظهر تغيراً هيكلياً في سلوكها عبر الزمن أم لا، ويعد إختباري كوزم (CUSUM) و (CUSUM of Squares) للإستقرارية من أكثر الإختبارات شيوعاً في هذا المجال.

ويقوم الحكم على مدى إستقرار المعلمات على موقع منحنى الأخطاء داخل مجال الحدود الحرجة طوال فترة الدراسة، فإن الفرضية العدمية ترفض عند مستوى معنوية 5%، مما يعني أن المعلمات مستقرة على طوال فترة الدراسة، وبالتالي يمكننا تقدير معلمات ثابتة للنموذج طوال فترة الدراسة ولا يتوجب تقسيم فترة الدراسة الى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة (Malawi, 2006).

4.4 نتائج التحليل القياسي

1.4.4 نتائج إختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (Augmented Dickey-Fuller) (ADF)

تم إستخدام إختبار (ADF) من أجل إختبار مدى سكون متغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية (1980 - 2016)، حيث كانت نتائج هذا الإختبار كما في الجدول رقم (4-1):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4-1) نتائج إختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)

Variable	t-statistic	القيم الجدولية عند مستوى المعنوية			
		1%	5%	10%	
log(RGDP)	-2.37453	-4.24364	-3.54428	-3.20469	المستوى
	-5.13735	-4.24364	-3.54428	-3.20469	الفرق الاول
log(TAX)	-2.683185	-4.234972	-3.540328	-3.202445	المستوى
	-6.18907	-4.24364	-3.54428	-3.20469	الفرق الاول
log(INV)	-2.1962	-4.23497	-3.5432	-3.20244	المستوى
	-5.33791	-4.24364	-3.54428	-3.20469	الفرق الاول
log(DOP)	-1.76734	-4.23497	-3.54032	-3.20244	المستوى
	-4.853483	-4.243644	-3.544284	-3.20469	الفرق الاول
log(REM)	-1.3422	-3.64634	2.95402	2.65817	المستوى
	-2.78421	-3.64634	-2.95402	-2.61581	الفرق الاول
log(TINC)	-3.299611	-4.23497	-3.54032	-3.20244	المستوى
	-6.54066	-424364	-3.5428	-3.20469	الفرق الاول
TINC(-1)	-3.3708	-4.24364	-3.54428	-3.20469	المستوى
	-6.96989	-4.25287	-3.54849	-3.20709	الفرق الاول
log(TCOM)	-2.50443	-4.24364	-3.54428	-3.20469	المستوى
	-3.40187	-3.64634	-2.95402	-2.61581	الفرق الاول
TCOM(-1)	-2.40618	-4.25287	-3.54849	-3.20709	المستوى
	-3.60992	-4.2587	-3.54849	-3.20709	الفرق الاول
log(TTRA)	-3.20964	-3.62678	-2.94584	-2.61153	المستوى
	-6.46968	-3.6394	-2.95112	-2.6143	الفرق الاول
TTRA(-1)	-2.78514	-4.24364	-3.54428	-3.20469	المستوى
	-6.77408	-4.26273	-3.55297	-3.20964	الفرق الاول

– المصدر: من أعداد الباحث بالإعتماد على برنامج E-Views 10.

تشير نتائج إختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) المبين في الجدول (4-1) الى أن السلسلة الزمنية للمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Log(RGDP) ساكنة بعد أخذ الفرق الأول وعند مستوى معنوية 1%، وكذلك السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات التالية Log(TAX)، Log(INV)، Log(DOP)، log(REM) ساكنة بعد أخذ الفرق الأول وعند مستوى معنوية 1%، وكما تشير النتائج أيضاً الى أن كل من السلاسل الزمنية للمتغيرات Log(TINC)، Log(TTRA) ساكنة بعد أخذ الفرق الأول وعند مستوى معنوية 1%، أما السلسلة الزمنية للمتغير Log(TCOM) ، فهي ساكنة بعد أخذ الفرق الأول وعند مستوى معنوية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5%، وتم أيضاً أخذ فترة إبطاء للمتغيرات المستقلة الثلاث (TINC(-1)، (TCOM(-1)، (TTRA(-1)، وكانت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول وعند مستوى معنوية 1%.

حيث أن قيم ديكي – فولر الموسع المحسوبة بالقيم المطلقة أصبحت أكبر من القيم الجدولية في قيمتها المطلقة عند مستوى المعنوية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H_0) بوجود جذر الوحدة عند أخذ الفرق الأول لكل من السلاسل الزمنية Log(RGDP)، Log(TAX)،Log(INV)،Log(DOP)،Log(REM)log(TINV)،Log(TCOM)، Log(TTRA) أي أن السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول I(1).

بعد إجراء الإختبارات التشخيصية الأولية لبيانات الدراسة، تبين أنه يمكن إستخدام منهجية (ARDL) (Autoregressive Distributed Lag Approach to Co – Integration)، والذي طوره بيسران وآخرون (pesaran et.al, 2000)، حيث من خلاله يمكن قياس أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويمثل المتغير التابع النمو الإقتصادي من خلال الإعتماد على قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2.4.4 نتائج إختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test)

بعد إجراء الإختبارات اللازمة لإختبار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني تبين أن عدد هذه الفترات هو ثلاث فترات إبطاء للنموذج الأول الذي يقيس أثر الضرائب الكلية على الناتج المحلي الإجمالي، أما النموذج الثاني الذي يقيس أثر الضرائب المختلفة على الناتج المحلي الإجمالي، فقد تم تحديد عدد الفترات بفترتين إبطاء بناءً على معيار (AIC) وذلك كما يظهر في الجدولين (4-2) و (4-3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4-2) نتائج إختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

(Log(RGDP), Log(Tax),LOG(INV) , Log(DOP), Log(REM))

LAG	LOGL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	52.84580	NA	4.12e-08	-2.814459	-2.589994	-2.737910
1	215.2441	267.4796	1.30e-11	-10.89671	-9.549923*	-10.43742
2	242.7718	37.24329	1.24e-11	-11.04540	-8.576285	-10.20336
3	299.6855	60.26157*	2.51e-12*	-12.9226*	-9.331237	-11.6978*

- المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج E-Views 10.

جدول (4-3) نتائج إختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

(Log(RGDP), Log(TINC),TINC(-1), Log(TCOM), TCOM(-1), Log(TTRA), TTRA(-1))

LAG	LOGL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-155.2783	NA	3.30e-05	9.545785	9.860036	9.652954
1	130.8791	437.6526	3.07e-11	-4.404655	-1.890649	-3.547307
2	253.4441	136.9844*	6.00e-13*	-8.732005*	-4.018245*	-7.124478*

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج E-Views 10.

3.4.4 نتائج إختبار التكامل المشترك (*Co–integration Test*)

تم إجراء إختبار التكامل المشترك في هذه الدراسة بناءً على تقدير إنحدار المتغير التابع (log(RGDP))، لكلا المعادلتين، وعلى إعتبار أن المتغيرات المستقلة للمعادلة الأولى هي (log(TAX), log(INV), log(DOP), log(REM),)، وأن المتغيرات المستقلة للمعادلة الثانية هي (log(TCOM), log(TINC), log(TTRA)). وذلك من خلال إجراء اختبار الحدود لكل من المعادلتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالرجوع إلى إختبار جذر الوحدة نجد أن متغيرات كل من المعادلة الأولى والثانية غير مستقرة على المستوى ومستقرة بعد أخذ الفرق الأول I(1) للسلسلة الزمنية، مما يشير إلى إحتمالية وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة، حيث يتم الكشف عن وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة من خلال إجراء اختبار الحدود (Bounds Testing Approach)، وذلك بإستخدام طريقة الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) (Persaran at el., 2001).

تشير نتائج إختبار الحدود الظاهرة في الجدول (4-4) الى أن المتغيرات في النموذج الأول في هذه الدراسة تحتوي على علاقة طويلة الأمد، حيث أن قيم (F-statistic) المحسوبة أعلى من القيمة العليا للحد الحرج، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك، أما النموذج الثاني في هذه الدراسة يحتوي أيضاً على علاقة طويلة الأمد بين جميع متغيرات الدراسة.

وبما أنه في حال إعتبار Log(RGDP) كمتغير تابع في النموذج الرئيسي في الدراسة، فإنه يمكن القول بأنه يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل في كلا النموذجين المستخدمين في الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4-4) نتائج إختبار الحدود

نتائج إختبار الحدود لمعادلة أثر الضرائب الكلية على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1980 - 2016								
K = 5	5%		2.50%		1%			
The Decision	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	F- Statistics	Equation
Co-integration	3.49	2.56	3.87	2.88	4.37	3.29	11.87142	LOG(RGDP)= F(LOG(TAX), LOG(INV), LOG(DOP), LOG(REM))
Co-integration	3.49	2.56	3.87	2.88	4.37	3.29	7.416698	LOG(TAX)= F(LOG(RGDP), LOG(INV), , LOG(DOP), LOG(REM))
Co-integration	3.49	2.56	3.87	2.88	4.37	3.29	9.089947	LOG(INV) = F(LOG(RGDP), LOG(TAX), LOG(DOP), LOG(REM))
Co-integration	3.49	2.56	3.87	2.88	4.37	3.29	4.475713	LOG(DOP) = F(LOG(RGDP), LOG(TAX) , LOG(INV), LOG(REM))
Co-integration	3.49	2.56	3.87	2.88	4.37	3.29	6.287673	LOG(REM) = F(LOG(RGDP). LOG(TAX), LOG(INV), LOG(DOP)
نتائج إختبار الحدود لمعادلة أثر الضرائب المختلفة على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1980 - 2016								
K = 6	5%		2.50%		1%			
The Decision	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	F- Statistics	Equation
Co-integration	3.28	2.27	3.61	2.55	3.99	2.88	11.33258	LOG(RGDP)= F(LOG(TINC),TINC(-1), LOG(TCOM),TCOM(-1), LOG(TTRA),TTRA(-1))
Co-integration	3.28	2.27	3.61	2.55	3.99	2.88	3.420748	LOG(TINC)= F(LOG(RGDP),TINC(-1) LOG(TCOM),TCOM(-1) LOG(TTRA),TTRA(-1))
Co-integration	3.28	2.27	3.61	2.55	3.99	2.88	26.29237	TINC(-1)= F(LOG(RGDP),LOG(TINC), LOG(TCOM),TCOM(-1) LOG(TTRA),TTRA(-1))
Co-integration	3.28	2.27	3.61	2.55	3.99	2.88	3.764788	Log(TCOM)= F(LOG(RGDP), LOG(TINC),TINC(-1), TCOM(-1) LOG(TTRA),TTRA(-1))
Co-integration	3.28	2.27	3.61	2.55	3.99	2.88	7.121016	TCOM(-1)= F(LOG(RGDP), LOG(TINC),TINC(-1) LOG(TCOM), LOG(TTRA),TTRA(-1))
No-decision	3.28	2.27	3.61	2.55	3.99	2.88	2.482342	LOG(TTRA)= F(LOG(RGDP), LOG(TINC),TINC(-1) LOG(TCOM),TCOM(-1),TTRA(-1))
Co-integration	3.28	2.27	3.61	2.55	3.99	2.88	13.28803	TTRA(-1)= F(LOG(RGDP),RGDP(-1) LOG(TINC),TINC(-1) LOG(TCOM),TCOM(-1) LOG(TTRA))

-المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج E-Views 10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.4.4 تقدير المرونات في المدى الطويل

بعد أن أظهرت المتغيرات تكاملاً مشتركاً فهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات، ولذلك يمكن تقدير المرونات في المدى الطويل بإستخدام نموذج (ARDL) كما يلي:

أولاً: نتائج تقدير النموذج الأول (أثر الضرائب الكلية)

يبين الجدول (4-5) المعاملات المقدرة للمتغيرات المستقلة والمقطع في المدى الطويل بإعتبار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متغيراً تابعاً. وتم الإعتماد على معيار (AIC) لتحديد فترات التباطؤ، فإن نموذج (ARDL) الأمثل الذي تم إختياره عن طريق برمجية (E-VIEWS-10) هو (ARDL(2,0,3,3,2,3)).

جدول (4-5) نتائج المرونات في المدى الطويل لنموذج أثر الضرائب الكلية

Dependent variable; Log(RGDP)

Estimated Long Run ARDL Approach(2,0,3,3,2,3) based on AIC

Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob
LOG(TAX)	-0.474712	0.239210	-1.984494-	0.0618
LOG(INV)	1.688116	0.733385	2.301814	0.0328
LOG(DOP)	0.423378	0.034826	12.15692	0.0000
LOG(REM)	0.088211	0.160964	0.548016	0.5901
Intercept	2.169126	1.373641	1.579106	0.0308

-المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج E-Views 10.

من الجدول (4-5) يمكن كتابة العلاقة التوازنية في المدى الطويل كالاتي:

$$Log(RGDP) = 2.1691 - 0.4747Log(TAX) + 1.688log(INV)$$

$$+ 0.4233Log(DOP) + 0.08821Log(REM)$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من النتائج السابقة أن كل معاملات النموذج مقبولة إحصائياً على مستوى معنوية 5%، ما عدا متغير حوالات العاملين غير مقبول إحصائياً. وبما أن النموذج إعتمد على الصيغة اللوغاريتمية، فإن المعاملات المقدرة تمثل المرونات طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. حيث أظهرت النتائج أن مرونة الضرائب الكلية سالبة، حيث أن الزيادة بنسبة 1% يؤدي الى إنخفاض بنسبة 0.4747% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أما التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي فإن مرونتها موجبة، حيث أن الزيادة في قيمتها بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.688%. أما درجة الإنكشاف الإقتصادي فإن مرونتها موجبة، حيث أن الزيادة في قيمتها بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4233%. أما حوالات العاملين فإن مرونتها موجبة، حيث أن الزيادة في قيمتها بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.0882%. حيث أظهرت النتائج أن تأثير الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سلبية، وأن هذه النتيجة السلبية تؤدي الى التأثير على الإقتصاد وعلى معدلات النمو الإقتصادي. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Dladla & Khobai, 2018)، و دراسة (Ferede & Dahlby, 2012).

ثانياً: نتائج تقدير النموذج الثاني (أثر الضرائب المختلفة)

يظهرالجدول (4-6) المعاملات المقدرة للمتغيرات المستقلة والمقطع في المدى الطويل بإعتبار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متغيراً تابعاً. وضريبة الدخل والأرباح، وضريبة السلع والخدمات، وضريبة التجارة والمعاملات الدولية، كمتغيرات مستقلة، وأخذ لكل متغير مستقل تأثير الفترة السابقة. وبعد إستخدام معيار (AIC) لتحديد فترات التباطؤ، فإن نموذج (ARDL) الأمثل الذي تم إختياره عن طريق برمجية (E-VIEWS-10) هو((ARDL(2,2,1,1,0,2,2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4-6) نتائج المرونات في المدى الطويل لنموذج أثر الضرائب المختلفة

Dependent variable; Log(RGDP)

Estimated Long Run ARDL Approach (2,2,1,1,0,2,2) based on AIC

Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob
LOG(TINC)	13.73212	6.827455	2.011308	0.0604
TINC(-1)	-3.553591	1.843397	-1.927740	0.0708
LOG(TCOM)	-4.000638	1.718166	-2.328435	0.0325
TCOM(-1)	0.597583	0.209980	2.845902	0.0112
LOG(TTRA)	1.046235	0.726513	1.440078	0.1680
TTRA(-1)	-0.264922	0.200040	-1.324351	0.2029
Intercept	7.789944	1.258369	6.190508	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج E-Views 10 .

من الجدول (4-6) يمكن كتابة العلاقة التوازنية في المدى الطويل كالاتي:

$$Log(RGDP) = 7.7899 + 13.7321*Log(TINC) - 3.5536*TINC(-1) - 4.0006*Log(TCOM) + 0.5975TCOM(-1) + 1.0462*Log(TTRA) – 0.2649*TTRA(-1)$$

وتشير النتائج الى أن كل من معاملات ضريبة السلع والخدمات مقبولة إحصائياً على مستوى 5% أو أقل وضريبة الدخل مقبولة إحصائياً على مستوى 10% أو أقل. أما ضريبة التجارة والمعاملات الدولية فهي غير مقبولة إحصائياً. وأن معاملات الفترة السابقة لكل من ضريبة الدخل وضريبة السلع والخدمات مقبول إحصائياً، أما الفترة السابقة لضريبة التجارة والمعاملات الدولية غير مقبولة إحصائياً.

وبما أن النموذج إعتمد على الصيغة اللوغاريتيمية، فإن المعاملات المقدرة تمثل المرونات طويلة الأمد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتظهر النتائج أن مرونة ضريبة الدخل موجبة، مما يعني أن الزيادة بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13.73%، وأن الفترة السابقة لضريبة الدخل كانت سالبة، أي أن الضرائب في الفترة السابقة تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الحالية، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (الطيب، 2013). كما أن مرونة ضريبة السلع والخدمات سالبة، مما يعني أن الزيادة بنسبة 1% يؤدي الى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4%، وأن الفترة السابقة لضريبة السلع والخدمات كانت موجبة، أي أن الضرائب في الفترة السابقة تؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الحالية. ويفسر الأثر الإيجابي لأنواع الضرائب المختلفة على الناتج المحلي الإجمالي، إذا تم إستغلال هذه الإيرادات على المشاريع المنتجة في الإقتصاد، أو الإستثمار في الموارد البشرية في التعليم والتطوير، أو حتى الإنفاق الحكومي لسد المديونية أوعجز الموازنة، كل هذا يؤدي الى التأثير إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي.

5.4.4 تقدير المرونات في المدى القصير

يبين الجدولين (4-7) و (4-8) نتائج المرونات في المدى القصير للنموذجين أثر الضرائب الكلية على الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك أثر الضرائب المختلفة كالآتي:

جدول (4-7) نتائج المرونات في المدى القصير لنموذج أثر الضرائب الكلية

Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob
DLOG(TAX)	0.239013	0.074391	3.212942	0.0046
DLOG(INV)	0.019587	0.037557	0.521523	0.6080
DLOG(INV(-1)	0.021673	0.039086	0.554482	0.5857
DLOG(INV(-2)	-0.112517	0.038647	-2.911410	0.0090
DLOG(DOP)	0.028443	0.038782	0.733409	0.4723
DLOG(DPP(-1))	-0.097076	0.041793	-2.322747	0.0314
DLOG(REM)	0.049642	0.040683	1.220202	0.2373
DLOG(REM(-1))	-0.090314	0.036780	-2.455504	0.0239
DLOG(REM(-2))	0.136725	0.037454	3.6504444	0.0017
CointEq(-1)	-0.2222862	0.023495	-9.485402	0.0000

-المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج E-Views 10 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4-8) نتائج المرونات في المدى القصير لنموذج أثر الضرائب المختلفة

Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob
DLOG(RGDP(-1))	-0.646408	0.132715	-4.870631	0.0001
DLOG(TINC)	-0.007608	0.019347	-0.393254	0.6990
D(LOG(TINC(-1))	-0.841189	0.200270	4.200282-	0.0006
D(TINC(-1))	-0.076028	0.040747	-1.865838	0.0794
DLOG(TCOM)	0.119153	0.030529	3.902964	0.0011
DLOG(TTRA)	-0.011613	0.008366	-1.388208	0.1830
D(LOG(TTRA(-1))	-0.095272	0.023452	-4.062443	0.0008
D(TTRA(-1))	0.001020	0.006547	0.155743	0.8781
D(TTRA(-2))	-0.010005	0.002944	-3.398944	0.0034
CointEq(-1)	-0.080753	0.007138	-11.31333	0.0000

-المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج E-Views 10.

تظهر النتائج في الجدول (4-7) و (4-8) المعاملات المقدرة للمتغيرات المفسرة والمتغير التابع في المدى القصير، حيث أن تلك المعاملات تظهر التعديل لجميع المتغيرات في النموذج (Dritsakis,2011). حيث يعد معامل حد تصحيح الخطأ (cointEq(-1) أهم معامل في نتائج معاملات المدى القصير في نموذج (ARDL).

وتشير النتائج لمعامل حد تصحيح الخطأ في النموذج الأول أن قيمته (-0.222862) وذات معنوية 0.000 وهذا يعني أن التوازن في المدى القصير يقترب من التوازن في المدى الطويل، وأن التغيرات على المدى الطويل يستغرق أربع سنوات ونصف ليتم تصحيحة في المدى القصير. كما أن معامل حد تصحيح الخطأ في النموذج الثاني قيمته (-0.080753) وذات معنوية 0.000، وأن التغيرات على المدى الطويل يستغرق إثنا عشر سنة ونصف ليتم تصحيحة في المدى القصير. وتعُبر القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ عن نسبه اختلال في التوازن في الفترة السابقة التي يتم تصحيحها في الفترة اللاحقة بعد حدوث صدمة تتعرض لها المتغيرات المفسرة وتؤثر على المتغير التابع. وتشير النتائج الى أن 22.28% و 8.07% في كلا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النموذجين على التوالي، حيث أن الإختلالات الحاصلة في المتغيرات المستقلة والتي تؤثرعلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتم تصحيحها عبر الفترة الزمنية اللاحقة.

6.4.4 إختبار كوزوم للإستقرارية (Cusum of Squares)

بعد إجراء إختباري (Cusum & Cusum of Squares) من أجل إختبار إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في النموذجين خلال الفترة الزمنية (1980 - 2016) يتبين بأن قيمة حد الخطأ تقع داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن المتغيرات مستقرة خلال الفترة الزمنية المستخدمة في الدراسة، ولا حاجة لتقسيم الفترة الزمنية الى فترات جزئية، وذلك كما يظهر في الأشكال التالية:

الشكل (4-1)

Cusum stability test (log(RGDP), log(Tax), log(INV),log(DOP), log(REM))

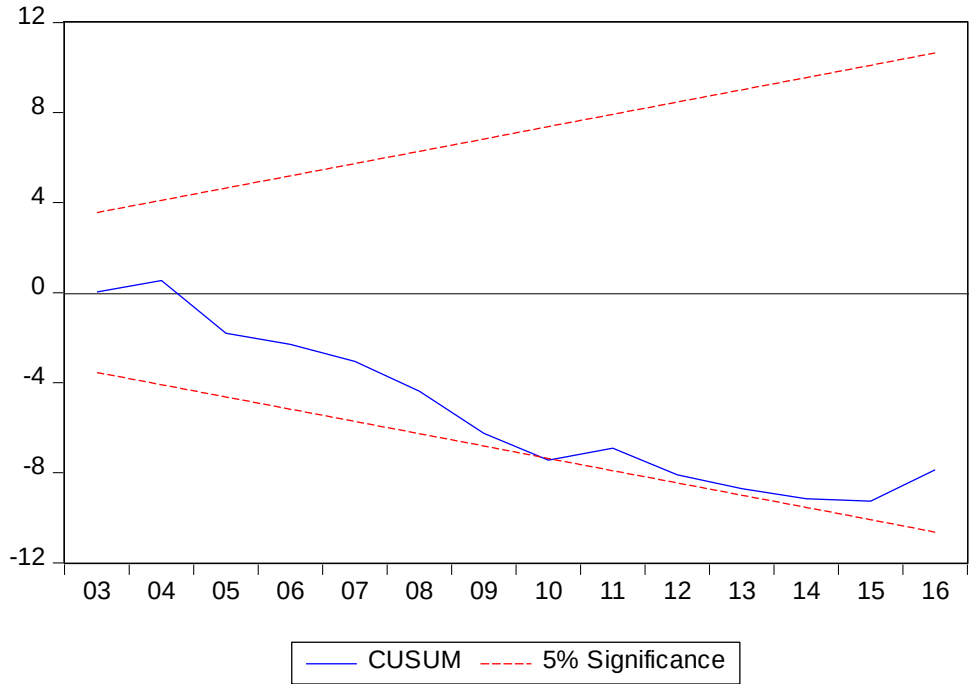

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Cusum of squares test (log(RGDP), log(Tax), log(INV),log(DOP), log(REM))

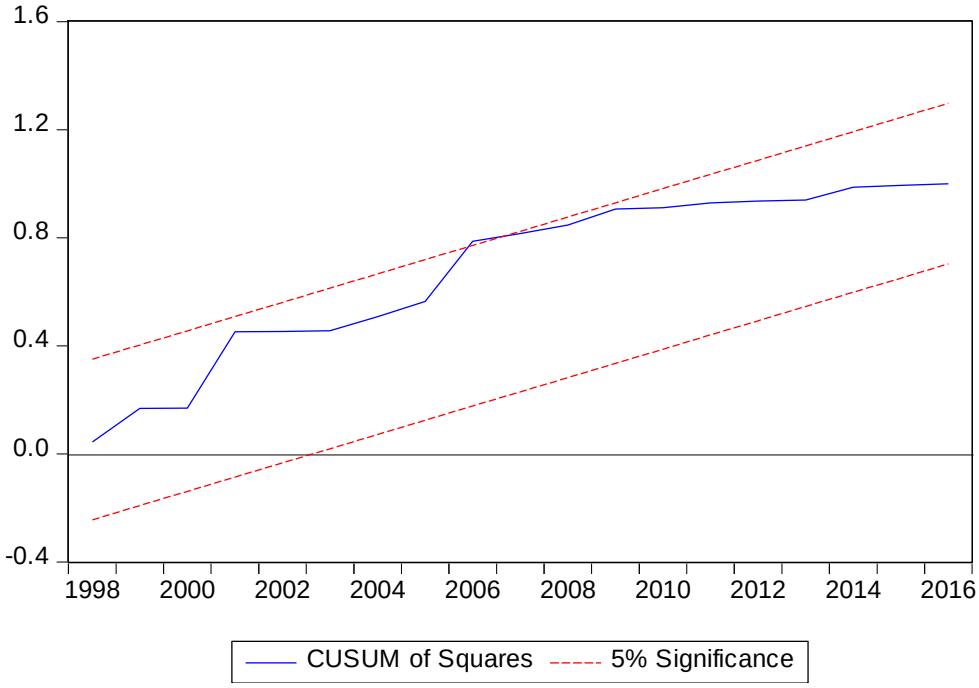

الشكل (2-4)

Cusum stability test(log(RGDP), log(Tcom), Tcom(-1), log(Tinc), Tinc(-1), log(Ttra), Ttra(-1)

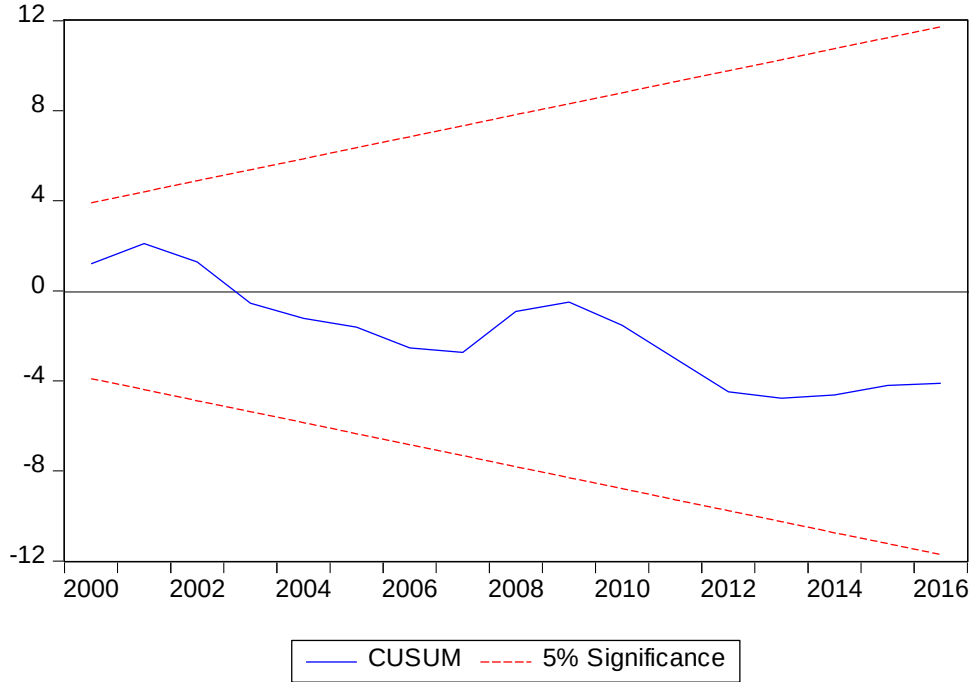

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Cusum of squares test (log(RGDP), log(Tcom), Tcom(-1), log(Tinc), Tinc(-1), log(Ttra), Ttra(-1)

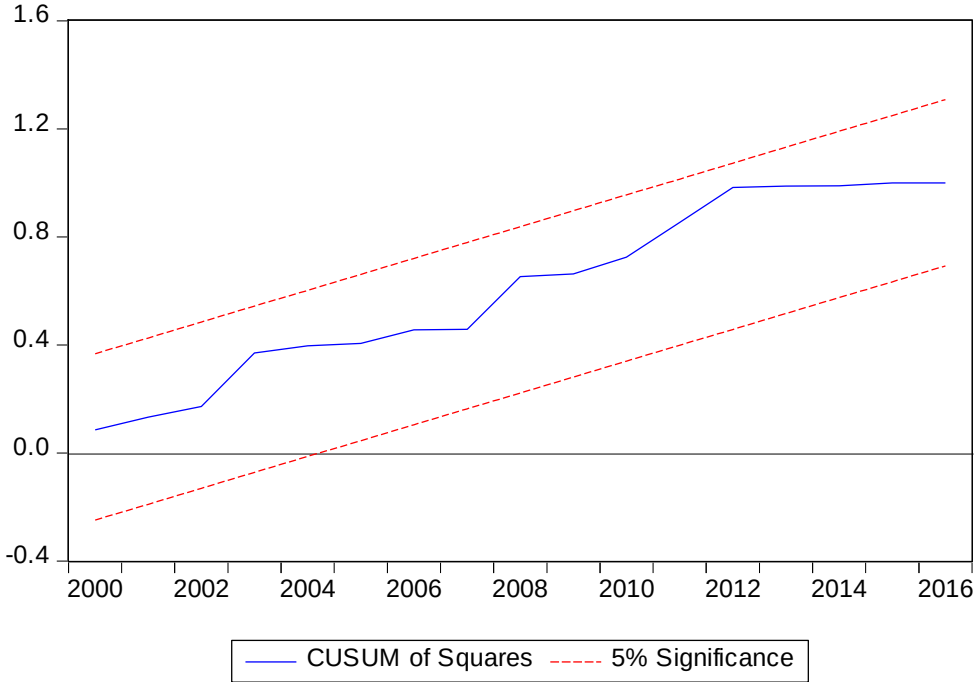

7.4.4 الإختبارات التشخيصية للنموذج (Diagnostic Tests)

للتأكد من كفاءة النموذج المستخدم في التحليل وعدم وجود أي من المشاكل القياسية، تم إجراء الإختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests) كما يلي:

جدول (4-9) نتائج الإختبارات التشخيصية

Equation	Test	Test- Statistics	Prob.
LOG(RGDP)= F(LOG(TAX), LOG(INV), LOG(DOP), LOG(REM))	Serial Correlation test	F -statistics = 0.232110	Prob. F(2, 17) = 79.5%
	Heteroscedasticity test	F -statistics = 0.485201	Prob. F(14, 19) = 91.3%
LOG(RGDP)= F(LOG(TCOM),TCOM(-1) LOG(TINC),TINC(-1) LOG(TTRA),TTRA(-1))	Serial Correlation test	F -statistics = 1.196787	Prob. F(2, 15) = 32.9%
	Heteroscedasticity test	F -statistics = 1.337423	Prob. F(16, 17) = 27.8%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج E-Views 10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تظهر النتائج في الجدول(4-9) الى خلو النموذج من مشكلة الإرتباط المتسلسل بين الأخطاء العشوائية حيث أن إحتمالية (F-statistic) أكبر من 5% وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود إرتباط متسلسل بين الأخطاء العشوائية. كما أن إحتمالية (F-statistic) لإختبار ثبات تباين حد الخطأ أكبر من 5% وعليه يمكن قبول الفرضية الصفرية بثبات تباين حد الخطأ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

1- لقد أظهرت نتائج التحليل الوصفي والقياسي الآتي: أن الإقتصاد الاردني يعتمد بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة، حيث بلغت نسبة ضريبة السلع والخدمات عام 2016 من إجمالي الإيرادات الضريبية حوالي 68%، حيث أن إعتماد الإقتصاد الاردني على الضرائب غير المباشرة إلى عدم عدالة في توزيع الضرائب، التي تؤدي إلى أن تنفق الطبقة الفقيرة أغلب دخلها على الإستهلاك.

2- أظهرت النتائج أن نسبة ضريبة الدخل والأرباح من الإيرادات الضريبية تشكل نسبة قليلة، حيث بلغت النسبة عام 2016 حوالي 15.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

3- نسبة ضريبة التجارة والمعاملات الدولية من إجمالي الإيرادات الضريبية تشكل أقل نسبة من أنواع الضرائب المختلفة، حيث بلغت 5% عام 2016، ويعود سبب الإنخفاض إلى إنضمام الاردن إلى منظمة التجارة العاملية (WTO)، وتخفيض الرسوم والضرائب الجمركية على السلع المستوردة.

4- العبء الضريبي في الإقتصاد الاردني مرتفع نسبياً مقارنة مع الدول العربية، حيث بلغت عام 2016 حوالي 20.3%.

5- الطاقة الضريبية وصلت عام 2016 إلى 17.2%، وهي أقل من العبء الضريبي، مما يعني أن المجتمع يتحمل ضرائب فوق طاقته الضريبية.

6- قيمة الجهد الضريبي خلال فترة الدراسة أكثر من واحد صحيح، وأن المجتمع يتحمل ضرائب أكثر من طاقته، مما يعني وجود إرهاق ضريبي للمجتمع في الإقتصاد الاردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- وأظهرت نتائج التحليل القياسي وجود إتجاه تكاملي بين متغيرات الدراسة، مما يعني وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة.

8- أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الضرائب والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، أي أن الزيادة بنسبة 1% على المدى الطويل تؤدي إلى تقليل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.47%، مما يشير الى عدم رفض فرضية الدراسة التي تنص على وجود علاقة سلبية بين الضرائب والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

9- وجود علاقة طردية بين التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث أن الزيادة في التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.68%، مما يشير إلى عدم رفض فرضية الدراسة التي تنص على وجود علاقة إيجابية بين التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

10- وجود علاقة طردية بين درجة الإنكشاف الإقتصادي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث أن الزيادة في درجة الإنكشاف الإقتصادي بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.42%، مما يشير إلى عدم رفض فرضية الدراسة التي تنص على وجود علاقة إيجابية بين درجة الإنكشاف الإقتصادي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

11- وجود علاقة طردية بين حوالات العاملين والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث أن الزيادة في حوالات العاملين بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.088%، مما يشير إلى عدم رفض فرضية الدراسة التي تنص على وجود علاقة إيجابية بين حوالات العاملين والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.5 التوصيات

1- العمل على إستخدام سياسة مالية توسعية تتمثل في تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي وتحمل دين إضافي لفترة قصيرة من أجل الإنفاق على مشاريع منتجة تنعكس على النمو الإقتصادي بشكل إيجابي في المدى القصير، بدلاً من إستخدام سياسة مالية إنكماشية التي تتمثل في زيادة الضرائب، التي تعود سلباً على الإقتصاد.

2- العمل على تخفيض الإعتماد على ضريبة السلع والخدمات (ضريبة المبيعات)، لأنها تشكل نسبة كبيرة في الإقتصاد الأردني ويؤدي إلى عدم عدالة ضريبية في المجتمع بين الفئات العليا والدنيا.

3- تخفيض الضرائب على القطاعات المنتجة في الإقتصاد الاردني، مثل القطاع الصناعي حتى ينعكس ذلك إيجاباً على الإقتصاد من خلال زيادة الصادرات الوطنية وتعزيز تنافسية السلع الاردنية في الخارج، والحد من البطالة.

4- الحد من إستيراد السلع الكمالية والترفيهية ما أمكن ذلك، والإهتمام بتلك التي تشكل حاجة إنتاجية وإستهلاكية ضرورية، لأن المستوردات في الإقتصاد الأردني أكثر من الصادرات، ومن أجل زيادة نسبة ضريبة التجارة والمعاملات الدولية لأنها تشكل نسبة قليلة من إجمالي الإيرادات الضريبية مقارنة بالضرائب الأخرى، ومن أجل حماية الصناعات الوطنية.

5- البحث عن بدائل أخرى لزيادة الإيرادات المحلية لسد عجز الموازنة، بدلاً من زيادة الضرائب مثل العمل على إقامة مشاريع إنتاجية بناءً على نظام (BOT) البناء والتشغيل والتحويل.

6- وضع قوانين تهتم بمنع التهرب الضريبي بدلاً من زيادة الضريبة، من أجل الحد من نسبة التهرب الضريبي في الاردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- تحسين مناخ الإستثمار بالاردن، مما يساعد على جذب المستثمر العربي والأجنبي، وتحفيز المستثمر الاردني بالإستثمار داخل الاردن وليس خارجه.

8- تشجيع تنافسيه الصادرات الوطنية ومحاولة إيجاد أسواق جديدة لتسويق المنتجات الوطنية.

9- تعزيز القطاع السياحي لإستقطاب المزيد من السائحين وزيادة مساهمة القطاع بالناتج المحلي الإجمالي.

10- ضرورة وجود قوانين رادعة وإرادة سياسية قوية لمكافحة الفساد من قِبل مؤسسات الدولة لكل من يشترك في الفساد أو يُشجع عليه، على أن يتم تنفيذ القانون على الجميع دون إستثناء وخصوصاً المسؤولين الكبار في الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المراجع العربية

- ابو حمور، محمد وملكاوي، احمد. (2000). أثر برامج التصحيح الإقتصادي على العبء الضريبي والجهد الضريبي في الاردن.دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن، ص 50-63.
- ارشيد، علي. (2003). الضريبة العامة على المبيعات في الاردن وإنعكاسها على الهيكل الضريبي والعبء الضريبي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.
- البنك المركزي الاردني، التقارير السنوية والنشرات الاحصائية أعداد مختلفة.
- التميمي، ه و العداد، م و الشريف، ه . (2002). المالية والنمو: دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية. مجلة التنمية الإدارية الوطنية، 7(2): 4-8 .
- خلاط، سراج محمد. (2013). دور النظام الضريبي في الإقتصاد الليبي. المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، ليبيا، العدد الخامس عشر، المجلد الثالث.
- خليل، موفق وقويدر،أمجد سالم. (2006). أثر الهيكل الضريبي على النشاط الإقتصادي في الاردن خلال الفترة 1970 – 2001 . النهضة، ص 71 – 102.
- الشبلي، علي منصور. (1999). الهيكل الضريبي في الاردن المرونه الدخلية والطاقة الضريبية والجهد الضريبي خلال الفترة 1970 – 1996. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الاردن.
- صباحين، "محمد علي" محمد. (1998). الضرائب والنمو الإقتصادي في الاردن خلال الفترة 1970- 1995. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.
- صندوق النقد العربي (2017). التقرير الإقتصادي العربي الموحد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الطيب، سعود موسى. (2013). أثر الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل والأرباح) على الناتج المحلي الإجمالي. دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن، ص 173- 190.
- عدينات، محمد وابو رمان، منى. (1998). تحليل هيكل الإيرادات الضريبية والعبء الضريبي في الاردن خلال الفترة 1980- 1995. مجلة دراسات الجامعة الاردنية، عمان، الاردن، المجلد 25، العدد1.
- ملكاوي أحمد، وابو حمور محمد. (2000). " أثر برامج التصحيح الإقتصادي على العبء الضريبي والجهد الضريبي في الاردن ". دراسات العلوم الإدارية، المجلد 27، العدد 1، ص 51.
- المهياني، محمد خالد. (2003). دور الضرائب في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن. مجلة جامعة دمشق العلوم الإقتصادية والقانونية، سوريا، ص 255- 316.
- وزارة المالية، (كانون أول 2016)، نشرة مالية الحكومة العامة، مديرية الدراسات والسياسات الإقتصادية، المجلد الثامن عشر، العدد الحادي عشر.

المراجع الأجنبية

- Alesina, Alberto and Ardagna, Silvia.(2010)." Large Change in Fiscal Policy: Taxes versus Spending". National Bureau of Economic Research, working paper 15438.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Ang, J. B.(2007). Financial Deepening and Economic Development in Malaysia. Economic Papers, the Economic Society of Australia. 26 (3): 249-260.
- Anerbach, J. Alan. (1986). Tax Reform and Adjustment Cost: The Impact on Investment and Market Value, National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 2103, Cambridge.
- Baranzinin, A. & Weber, S. & Bareit, M. & M athys, N.(2013). " The causual relationship between energy use and economic growth in Switzerland ". Energy Economics, Vol.(36), p: 464-470.
- Blejer, M. and Cheasty, A. (1990). Fiscal Implication of Trade Liberalization: Tanzi, V., Ed., Fiscal Policy in Open Developing Economics, International Monetary Fund, Washington DC, 66-81.
- Bashayreh, Ala' Ghaleb and Oran, Ahmad Farras.(2016). Tax Capacity and Effort and Economic Implication: Evidence from Jordan. Jordan Journal of Economic Sciences, Volume 3, No.2, P 179-191.
- Cashin, Paul.(1995). "Government Spending, Taxes and Economic Growth". IMF Staff Paper, Vol 42, NO 2, PP 237 - 268.

www.manaraa.com

- Chernick, Howard.(1997). "Tax Progressivity and State Economic Performance". 11 Economic Development Quarterly, 249 -267.
- Clive, Bell. (2003). " Development Policy Finance ". Oxford University Press, UK.
- Dritsakis. N (2011). " Demand for Money in Hungary: An ARDL Approach ". Review of Economics & Finance.
- Duasa, J. (2007). " Determinants of the Malaysian Trade Balance: An ARDL Bound Testing Approach ". Journal of Economic Cooperation, 28, 3, pp 21-40.
- Engle, R & Granger, C. (1987). " Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods ". Econometrica, Vol.(37), No.(3), pp 424-438.
- Ferede, Ergete and Dahlby, Bev.(2012)." The Impact of Tax Cut on Economic Growth: Evidence from The Canadian Provinces". National Tax Journal, P 563 – 594.
- Feldstein, Martin (2006). The Effect of Taxes on Efficiency and Growth, NBER Working Paper Taxation in Rich Countries, European Economic Review, Vol. 45, No. 8, p. 1501-1250.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Floster, Stefan and Henrekson, Magnus.(2001)." Growth Effects of Government Expenditure and Taxation in Rich Countries". 45 European Economic Review, 1501 -1520.
- Gale, William. G and Samwick, Andrew. A.(2016)." Effects of Income Tax Changes on Economic Growth". Brookings Instituation and Tax Policy Center.
- Gaspar, Vitor & Jaramillo, Laura and Wingender, Philippe. (2016). " Tax Capacity and Growth: Is there a Tipping Point? IMF Working Papers, WP/16/234.
- Gemmell, Norman and Kneller, Richard and Sanz, Ismael.(2011)." The Timing and Persistence of Fiscal Policy Impacts on Growth: Evidence From OECD Countries". 121 Economic Journal F33 – F58.
- Goolsbee, Austan (2000). What Happen When You Tax the Rich? Evidence from Executive Compensation, The Journal of Political Economy, Vol. 108, No. 2, p. 352-378.
- Heckman, James J. (1993). What has been Learned about Labor Supply in the Past Twenty Years?, A.E.R Paper and Proc. 83, p. 116-121.
- Helms, L. Jay.(1985). "The Effect of State and Local Taxes on Economic Growth". Review of Economic and Statistics, No.4, PP 534 – 582.

www.manaraa.com

- Hoque, M. & Yusop, Z. (2012). " Impact of trade liberalization on aggregate impact in Bangladesh: An ARDL Bounds test approach ". Journal of Asian Economic, Vol.(21), Issue.(1) pages: 37-52.
- Johansen, S. & Juselius, K.(1990). " Maximum Liklohood Estimation and Inference on Cointegration with Applications to the Demand fir Money ". Oxford Bulletin of Economic and statistics, Vol.(52), No. 2, P: 169-210.
- Joulfaian, D. and Mookerjee, R. (1990). The Intertemporal Relationship between States and Local Government Revenue and Expenditure: Evedence from OECD Countries, Public Finance, Vol. 45, No. 1, p. 109-117.
- Khumbuzile, Dladla & Khobai, Hlalefang. (2018). "The Impact of Taxation on Economic Growth in South Africa ". Department of Economics, Nelson Mandela University, MPRA, Paper No.86219.
- Mahdvi, S. (2008). The Level of Composition of Tax Revenue in Developing Countries: Evidence from Unbalanced Panel Data, International Review of Economics and Finance, Vol. 17, P. 607-617.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Mankiw, G., Romer, D., Weil, D. (1992)." A Contribution to the Empirics of Economic Growth". The Quarterly Journal of Economics. 107 (2), PP. 407-437.
- Malawi, A. I. (2006). " The Effects of Gross Fixed Capital Formulation and Money Supply on Economic Activity (A Time Series Analysis) ". Tishreen University Journal for Studies and Scinces Series. 28(3) P 243-256.
- Maroun, Warren. (2010). Does capital tax gains add to or detract from the fairness of south African tax system? University of Witwatersrand, South Africa.
- Mertens, Karel and Ravn, Morten.(2012). "The Dynamic Effects of Personal and Corporate Income Tax Change in the United States". American Economic Review.
- Metri Fayez Mdanat, Shotar Manhal, Ghazi Samawi, Jean Mulot, Talah S. Arabiyat and Mohammed A. Alzyadat.(2017). Tax Structure and Economic Growth in Jordan 1980-2015. EuroMed Journal of Business, Vol.13, Issue:1, PP. 102-127.
- Mirrless, James. (2010). " Dimensions of Tax Design, Institute for Fiscal Studies" Oxford University Press, UK.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Nantob, Nyiliman.(2014). "Taxes and Economic Growth in Developing Countries". University of Lomes, MPRA Paper No. 61346.
- Ndahiriwe, Kasai and Gupta, Rangan (2007). Temporal Causality between Taxes and Public Expenditure: The Case of South Africa, University of Pretoria, Working Paper: 2007-09.
- Nelson, C.R & Polsser, C. I. (1982). "Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications ". Journal of Monetary Economics, Vol.10, PP. 139-162.
- Pearce, David W.(1992). "Macmillan Dictionary of Modern Economics". 4th. Ed, Macmillan, London.
- Pesaran, M. H. & Shin, Y. & Smith, R. J. (2001). " Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship ". Journal of Applied Econometrics, Vol.(16), Issue.(3), Pages: 289-326.
- Ram, Rati.(1986)." Government Size and Economic Growth: A New Framework and Some Evidence from Cross Section and Time-series Data". American Economic Review, Vol.72, No 1, PP. 191 -203.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Stolova, Desislava. (2017). " Tax structure and Economic Growth: Evidence from the European Union". South-West University, Blagoevgrad, Bulgavia, Contaduria y Administracion 62, 1041-1057.
- Thomas, Matthew.(2014). "The Effect of Tax on Economic Growth". Thesis, California State University, Sacramento, Faculty of the Department of Public and Administration.
- Trivedi, P. and Behera, S.R.(2012). " The Macroeconomic Determinants of Gold Prices in India: An ARDL Approach ". Journal of International Economics, Vol. 3, Issue 2, PP. 4-26.
- Ved, Gandhi.(1987)." Supply-Side Tax Policy". Its Relevance to Developing Countries, IMF, P 199.

www.manaraa.com

الملاحق الإحصائية: (بيانات الدراسة)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي NGDP	الإيرادات الضريبية Tax	التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت INV	حوالات العاملين REM	الصادرات Export	المستوردات Import	ضريبة الدخل والأرباح TINC	ضريبة السلع والخدمات TCOM	ضريبة التجارة والمعاملات الدولية TTRA
1980	2818.1	1058.7	174.6	417.9	190.7	120.1	716.0	26.8	78	13.2
1981	3302.2	1312.2	233	635	288.9	169.0	1047.5	40	94.1	16.9
1982	3534.2	1506.7	263.1	626.9	319.5	185.6	1142.5	43.7	109.7	24.1
1983	3455.8	1601.4	293.6	535.9	330.1	160.1	1103.3	46	120.6	35.3
1984	3604.1	1730.6	305.4	526.8	377.5	261.1	1071.3	48.7	118	37.2
1985	3506.5	1767.7	317.3	384.8	309.9	255.3	1074.4	54.4	118	45.8
1986	3699.5	1937.2	309.2	409.4	328	225.6	850.2	47.9	112	51.6
1987	3785.5	1999.9	325.4	448.6	255.3	248.8	915.6	45.3	108.5	58.3
1988	3840.8	2062.8	342.7	513.3	278.5	324.8	1022.5	43.3	117.4	61.2
1989	3428.7	2199.4	368.6	554.5	306.3	534.2	1230.0	51.4	103.9	77.5
1990	3419.3	2463.7	388.5	694.1	285	612.3	1725.8	113.3	93.7	118.3
1991	3474.3	2632.6	401.5	678	264.7	598.6	1710.5	92.8	96.1	136.1
1992	3972.8	3128.9	639.3	1049.3	514.6	633.8	2214.0	109.5	138.4	286.4
1993	4151.1	3334.4	643.4	1303.6	666.6	691.3	2453.6	118.8	174.3	237.7
1994	4357.4	3690.4	694.4	1391.2	698.7	793.9	2362.6	136.6	274.2	22.5
1995	4627.6	4019.2	757.9	1395	796.7	1004.5	2590.3	152.4	325.5	210.3
1996	4724.2	4142.6	840.9	1444.8	1024	1039.8	3043.6	173	374.9	225.9
1997	4880.5	4451.2	798	1325	1031.7	1067.2	2908.1	150	375	246
1998	5027.5	4720.2	858.6	1187.5	947	1046.4	2714.4	139.6	407.5	294.3
1999	5198	4864.9	884.2	1352.7	1035.2	1051.4	2635.2	152.8	435	279.3
2000	5418.6	5153.6	961.9	1266.6	1177.3	1080.8	3259.4	161	520.2	264.7
2001	5704.2	5470	996.4	1235.8	1283.3	1352.4	3453.7	195.4	554.4	228.5
2002	6034.1	5849.4	1000.3	1287.3	1362.3	1556.7	3599.2	196.2	564.5	219.8
2003	6285.2	6301.3	1083.2	1490.8	1404.5	1675.1	4072.0	195.4	657.2	209.4
2004	6823.7	7195	1428.8	2005.4	1459.6	2306.6	5799.2	217.9	917.8	266.9
2005	7379.6	7963.6	1765.8	2733.7	1544.8	2570.2	7442.9	283.7	1143.3	304.9
2006	7976.8	9362.8	2133.5	2717.1	1782.7	2929.3	8187.7	411.4	1366.6	315.6
2007	8629	10805.1	2472.1	3334.1	2122.5	3183.7	9722.2	494.9	1479.8	351.3
2008	9252.1	13971.2	2758	4342.9	2242	4431.1	12060.9	603.4	1690.5	306.9
2009	9759.9	15044.5	2879.9	4254.2	2214.2	3579.2	10107.7	764.7	1698.3	290.3
2010	9985.5	16417.2	2986	4427.5	2247.3	4216.9	11050.1	624.6	1997.8	285.6
2011	10243.8	17987.7	3062.2	4430.5	2152.1	4805.9	13440.2	667.4	2033.2	287
2012	10515.3	19298.3	3351.4	4752.6	2229.8	4749.6	14733.7	688.3	2274.7	285.6
2013	10812.8	20981.4	3652.5	4793.6	2327.7	4805.2	15667.3	681.9	2532.9	324.9
2014	11147.6	22365.9	4037.1	5903	2388	5163.0	16280.2	766.3	2811.4	327.3
2015	11413.2	23475.8	4097.1	5449.1	2423.3	4795.2	14436.0	858.7	2779.9	333.5
2016	11641.5	24188.1	4254.3	5063.2	2365.7	5331.4	12092.9	944.7	2883.8	311

- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، www.cbj.gov.jo

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Almasri, Ali Sami. The Impact of Taxation on Economic Growth in Jordan: An Economic Analysis (1980-2016). Master Thesis, Department of Economic, Yarmouk University, 2018.

Supervision: D. Riad Abdallh Almomani

This study aimed to investigates the impact of taxation on economic growth in Jordan. And analysis tax structure and different tax types in Jordan, and Tax Burden, Tax Capacity, Tax Effort. Yearly data for Jordan for the period 1980-2016 was used to develop the Auto-Regressive Distribution Lag (ARDL) approach. The empirical results confirm that there is a negative relationship between tax and economic growth in Jordan, and there are positive impact of tax income and negative impact of sales tax on real GDP. The study also found that the Jordanian society bears a tax burden that exceeds its tax capacity.

The study suggests that to use the expansionary fiscal policy to reducing taxes rate and increasing government expenditure on productive projects that reflect positively on economic growth.

Keywords: Taxation, Economic growth, Tax Burden, Tax Capacity, Tax Effort, Auto- Regression Distribution Lag Model (ARDL).

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com